

المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

تأليفات الرئيس

اعتراضات العملاء نهاية
الطريق لإتمام الصفقة

دور المحاسبة والتنظيم والمراجعة

في إعادة الحيوية لقطاع الأعمال في مصر

مالية • اقتصادية • عامة • تصدر شهريا العدد ٢٩٢ شهر ديسمبر - ٢٠٠١ السعر ١٥٠ قرشا



بنك التعمير والإسكان

خدمات مصرفية متكاملة



ماستر كارد

بنك التعمير والإسكان .. تتمتع بالعديد من المزايا

- الشراء الآن والسداد بعد ٥٥ يوماً بدون فوائد .
- أكثر من ١٤ مليون تاجر من مصر والعالم يقبلون التعامل به .
- تخفيضات كبيرة في الفنادق والمطاعم والمحلات الكبرى.
- خدمة ٢٤ ساعة بنكنوت لمدة ٧ أيام في الأسبوع.
- السحب النقدي بمختلف العملات في مصر وخارجها
- والسداد بالعملة المحلية.
- السداد الجزئي بعد أدنى ١٠% من الرصيد المستخدم.
- التأمين المجاني على الحياة بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ دولار
- خدمة (SOS) لأصحاب الكارت الذهبي خلال السفر خارج مصر.
- إصدار الماستر كارد بضمان الودائع - الضمانات الائتمانية
- دفتر التوفير الإسكاني .

لمزيد من المعلومات

الفرع الرئيسي : ١٠ شى الكامل محمد بالزمالك
مركز البطاقات الائتمانية ت ٧٣٥٤٥٤٩

المركز الرئيسى

١٢ شارع سوريا - المهندسين
ت ٧٤٩٢٠١٣ - ٧٤٩٢٠١٤

Home page: www.bdb-eg.com

Email: hdbank@internetegypt.com

مجلة المال والتجارة

مجلة شهرية علمية - إقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً - ديسمبر ٢٠٠١ - العدد ٣٩٢

رئيس التحرير

أحمد عاقله عبد الرحمن

نائب رئيس التحرير

أ. د. طلعت أسعد عبد الحميد

الإدارة والإعلانات والتحرير

١١ ش. مريت باشا ميدان التحرير القاهرة ت. ٥٧٤٤٦٢٠٠ - ٥٧٤٢١٩٠٠ فاكس ٥٧٥٠٤١٩

فى هذا العدد

• دور المحاسبة والنظم والمراجعة فى إعادة الحيوية

لقطاع الأعمال فى مصر

ص ٢٠

• إجراءات نقل منشآت وسائل النقل البري بالقطاع

الخاص بين مكاتب الهيئة ومن مالك لأخر

ص ٣

• المحاسب والمراجع وتكنولوجيا نظم المعلومات

ص ٢٨

• فهرست بالموضوعات المنشورة

بالمجلة لعام ٢٠٠١

ص ٤٢

• كلمة التحرير

تكليظات الرئيس

ص ٢

• اعتراضات العملاء.....

نهاية الطريق لإتمام الصفقة

ص ٤

• طبيعة الجزاءات والتجريم بالنسبة

لرسم تنمية الموارد

ص ٧

• تكملة البحث فى التهرب الضريبى

والبعد الاجتماعى

ص ١٥

• الأبحاث المنشورة بالقسم الأول محكمة وفقاً لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل فى تخصصه

ثمن النسخة

■ جمهورية مصر العربية ١٥٠

سوريا ٣٥ ل. س. ليبيا ٥٠٠ درهم

لبنان ١٥٠٠ ليرة السودان ٤٠ جنيها

العراق ١٠٠٠ فلس الجزائر ٥ دينار

الأردن ٦٠٠ فلس الكويت ٦٠٠ فلس

السعودية ٧ ريال دول الخليج ٨ درهم

الإشتراكات

■ الاشتراكات السنوية ١٨ جنيهاً مصري داخل

جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار

الأمريكي فى جميع الدول العربية

■ ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم

مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه .

■ الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة

كلمة العدد

دأبت حكومات مصر المتعاقبة منذ الثورة مع
بداية من عهد عبد الناصر ثم السادات ثم
مبارك لقد تعودنا ... عندما يكون هناك
رئيس ورئيس وزراء جرت العادة



تكليفات الرئيس

الحاكم ... وللأسف نجد أن من دخل الوزارة من الساده
الوزراء لم يكن في الأصل حزبيا ... بل ينتمى للحزب
بمجرد إختياره للاشتراك فى الوزارة ويترك الحزب
بمجرد خروجه من الوزارة ولا يشرفه أن يقول أنه ينتمى

لهذا الحزب بل ربما ينقلب على عقبيه
هجومًا على الحزب ورموز الحزب لأنه
دخل وخرج ولم يكن هناك إقتناع بمبادئ
أو برنامج حزب يلتزم به من جاء
بعده ... فى الحقيقة لا يوجد
برنامج ولا يوجد حزب فى الشارع
المصرى بل رئيس وزراء مع وزراء
قادمين بسياسه فردية فى الظاهر جديده
فى جوهرها ... لا يوجد برنامج

إقتصادى محدود ومعلن من خلاله يتم تنسيق وتناسق
بين الوزارات ... بدلا من أن يسيّر كل فى اتجاه
معاكس بدليل ما حدث فى جميع الوزارات السابقة حيث
كثيرا ما فقد رئيس الوزراء السيطرة على دفة الأمور فى
وزارته .



أحمد عاطف عبد الرحمن

أن يصاحب كل خطاب لرئيس الجمهورية فى
جميع المناسبات إذا كانت فى مناسبات وأعياد وطنية أو
شعبية فى لقاء بين الرئيس وممثلى الشعب تعودنا أن
يشمل الخطاب جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية .

الحديث شامل لجميع لجوانب الحياة يمثل
فكر ونبيض الرئيس ... شعور إنسان
بأخيه الانسان هو فى موقع الحاكم والأخر
فى موقع المحكوم ولكنه احساس وشعور
بحكم المسئولية وليس نابع من التزام
حزبى أو برنامج حكومى هذا مما يجعلنا
نتشامل ... إلى متى تعيش هذه الأمة
بمثل هذا الاسلوب المدرسى فى إدارة أمور
البلاد ... كأن هناك ناظر ومدرس

وتلاميذ والمقرر ليس ثابت قابل للتغيير وأسلوب التغيير
يتغير بمجرد تغيير رئيس الوزراء والوزراء - القادم والجديد
لا أتى ليكمل المشوار بل أتى بفأس ومحول ليحطم ما
فعله سلفه وكلا الحكومتين الحاليه والسابقه - تنتسب فى
الأول والأخر للحزب الوطنى أو ما يسمى الحزب

غياب الحزب وغياب البرنامج تلقى بمزيد من الأعباء على رئيس الجمهورية حيث يعيش ألام الشعب ومنها يأتي خطابه أقرب لرجل الشارع عن ما يدور في أروقه الحزب الحاكم والذي لا يفتح أبوابه ويناقش إلا بالتوجهات والتعليمات . . . فهذه ظاهرة سلبية فالحقيقة أننا أخذنا بظاهر الديمقراطية وليس بجوهر الديمقراطية حيث هناك حكومة حزب وليس حزب حاكم وهناك حكومة ظل وليس أصوات متفرقة للمعارضة وهذا ما يجعل اسرائيل والعرب يعايرون العرب بغياب الديمقراطية . . . لماذا دائما بمجرد أن ينتهي الرئيس من خطابه . . . يبدأ كل من مجلس الوزراء - مجلس الشورى - مجلس الشعب بلجانه المختلفة دراسة معطيات خطاب الرئيس وتوجهاته وكأن الجميع يعيش في عالم بعيد عن عالم الرئيس وكأنهم مجموعة من الطلبة أو التلاميذ - هذا في حد ذاته من السبلات للنظام الحزبي في مصر فهو بعيد عن القاعدة وعن الشعب وهكذا تحكم مصر منذ سنوات طويلة وهذا يرجع لبقايا وذيول الشمولية في الحكم . . . يضع الرئيس في موقف لا يحسد عليه وعليه أن يحمل بمفرده أعباء هذه الأمة . . . وأن ينقل آلامها إلى من يقوموا بالتنفيذ بصرف النظر عن إلتئامهم الحزبي فالاختيار يتم على أسس غير حزبية بل ربما يظلب عليها الطابع الشخصي والفردى لغياب الكفاءات العلمية والقيادية عن الأحزاب في مجموعها .

ومما يؤكد صحة ما نقول - يمكن دراسة تاريخ وزارة من الوزارات وسلوك كل وزير حسب الوزارة التي ينتمى إليها بذايه على سبيل المثال د. فؤاد محيى الدين وحتى د. عاطف عبيدى سنجد مثلا . . . وزير الاقتصاد في جميع المراحل أتى بأسلوب ومبادئ يختلف فيها عن الآخر رغم أنهم جميعا ينتمون للحزب الحاكم والآن هناك ثورة على المجموعه الاقتصادية .

إننا من هذه الظاهره نناشد الرئيس مبارك ونحن

نعيش إنجازات رائعه - خلال ٢٠ عاما من حكمه - ونقول نحن نريد أن نرى حياه جديده حزبية كما نراها على شاشات التلفزيون في بلاد فقيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وغنيه في أوروبا وأمريكا الشمالية نحن شعب مستخلف عن هذا وذلك ديمقراطيا لقد أن الألوان أن تصنيف ياسياده الرئيس إلى هذا الكم الهائل من الانجازات الاجتماعية والاقتصادية - إليها إنجاز سياسى داخلى يرتقى لمستوى السياسة الخارجية الناجحة - فالفساد يستشري في الدولة في غياب الديمقراطية الحزبية السليمة . . . نريد نظام حزبي يختاره الشعب من القاعده إلى القمة وليس من القمة إلى القاعده - لا نريد أحزاب هولاميه بعيده عن الشعب تماما تجمع المنتمين إليها مصالح شخصية إن ٩٩٪ من أفراد الشعب لا يهتمون لأى حزب وهذا ما تكشفه صناديق الانتخاب فإننا لم نسمع من قبل أن هناك من يجح ٨٠ ألف صوت وتعلن النتيجة بعد ساعه من غلق الأبواب كما لم نسمع عن عضو مجلس الشعب والذي ينجح لأنه يتمتع بصفه العامل ٦٠٠ صوت كل ما حصل عليه تكفل له دخول مجلس الشعب ليمثل الأمة .

أننا نعتبرها فوضى تحتاج من الرئيس لمشروط الجراح حتى تكتمل الصورة الرائعة لانجازته العظيمة .

لا نريد حكومة تنتظر خطاب الرئيس حتى تغلق أبوابها لدراسة ما جاء به وكأنها كانت في غيبوبه أو في حجرة الأتاعش ويعيده عن أحساس الشعب وآلامه وأحزانه وهي كثيره في شعب يعيش أكثر من نصفه دون حد الفقر .

ومع هذا نقله نفسيا يوميا من خلال التلفزيون المصرى الشهير المفجر للألام والمحبط لكل إنسان سواء في برامج أو إعلنته عن ما لذ وطاب أمام شعب الكثير منه يبحث عن رغيف خبز وملح يعيش حتى الصباح إذا كان له صباح .



د. طلعت أسعد عبد الحميد

اعتراضات العملاء.....

نهاية الطريق لإتمام الصفقة

دكتور

طلعت أسعد عبد الحميد

أستاذ التسويق والإعلان

كلية التجارة - جامعة المنصورة

أعباء مجهولة النتائج ، وبالتالي يقوم العميل بالهجوم في
الوهلة الأولى معبراً عن اعتراضه .
(٢) تعقد وتعدد البدائل المتاحة أمام العملاء ، وصعوبة
التفرقة بين القوائد الناتجة من أى منها . هل يرغب فى
السلعة ؟ هل يحتاجها الآن ؟ ما هى البدائل ؟ ما هى
الأسعار ؟ ما هو العائد ؟ إلخ .
(٣) زيادة تركيز العملاء على الاختيارات الخاصة التى
تناسب كلا منهم .

أنواع الاعتراضات

(١) الاعتراضات الحقيقية :

هو اعتراض صادق ، قد يكون قائماً على نقص معلومات
العميل .

(٢) الاعتراضات غير الحقيقية :

هو اعتراض لشيء لم يحدث (بلونة اختبار) وهو بمثابة
لصيقة بالمنشأة وقد يستند هذا الاعتراض على معلومات
خاطئة لدى العميل أو يكون عادة نفسية يشبع بها العميل
بعض رغباته .

وقد يكون الاعتراض :

* عدم توافر شروط خاصة لمنشأته .

تبدأ عملية البيع عندما يقول العميل المرتقب . . لا
تعتبر اعتراضات العميل ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمنشأتك
ويجب أن ترحب بها ، لأنها تعبر عن أهمية عملية الشراء
بالنسبة لعميلك . . وهى دليل تقدم على أن أفكارك بدأت
تغزو فكر العميل والإعترض هو السبب محدد قد يكون
معلناً أو غير معلن يوضح لماذا لا يشتري العميل . وعليك
أن تفرق بين :

(أ) عدم المبالاة ، من جانب العميل . وتعنى نقص
أهمية منتجاتك أو منشأتك فى سلم التفضيل الخاص
بالعميل .

(ب) جمود المشتري ، فى عدم تجاربه معك ، ولكنه لا
يشعر بكراهية تجاه منتجاتك أو منشأتكم .

(ج) اعتراض العميل ، ويعنى إذا تم التغلب على
الإعترض تتم عملية الشراء .

لماذا يعترض عميلك؟

أن البائع الذكى يجب أن يبحث عن الأسباب
الحقيقية الكامنة وراء الاعتراض الذى قد يكون :

(١) الرغبة البشرية فى مقارمة التغيير وكل ما هو جديد
باعتبار أن التغيير فى العادات والممارسات سوف يضيف

* تفضيل الشركة لعملاء آخرين عنه .

* أنه في حاجة لمستوى أعلى للتعامل معه .

(٣) الاعتراضات الصريحة (المعلنة) :

وفيها يجاهر العميل باعتراضه سواء أكان اعتراضا حقيقيا أو غير حقيقي .

(٤) الاعتراضات غير المعلنة:

هي أصعب أنواع الاعتراضات إن لم يتعرف البائع عن الدافع الحقيقي وراء الاعتراض وتقصى معنى الاعتراض .

وقد تتخذ الاعتراضات غير المعلنة عدة أشكال :

(أ) الاعتراضات الاختيارية :

وهي تلك الاعتراضات التي يراد بها مجرد اختبار موقف رجل البيع وقوة وصمود المنشأة وموقفها من مبدأ معين كالسعر .

(ب) الاعتراضات العكسية :

وهي إظهار ما يقدمه البائع من مغريات بيعية بالعكس تماما رغبة في خفض السعر أو الحصول على شروط إضافية .

(ج) الاعتراضات المطلقة بقصور إمكانيات المنشأة :

وهي اعتراضات يقدمها العميل بهدف الحصول على مزايا تفصيلية لخدمات ما بعد البيع .

(٥) الاعتراضات الصامتة :

يستمتع إليك العميل ، ولكنه يكون غير معبر بالرفض أو بالقبول .

(٦) الاعتراضات المنطقية :

وهي تلك التي ترتبط بالتفكير العقل .

(٧) الاعتراضات العاطفية :

وهي تلك المرتبطة بالعواطف والرغبات الإنسانية .

(٨) الاعتراضات النابعة من حاجة المشتري :

وهي تلك المرتبطة بطبيعة حاجات المشتري ورضائه .

(٩) الاعتراضات الموجهة للسلع أو الخدمات :

وهي الاعتراضات الموجهة للطبيعة الفنية للسلعة والخدمة أو شروط التعامل فيها كالإئتمان والخدمة والضمان .

* الاعتراض : وإذا تعطلنا بعد يومين .

* الاعتراض : لديكم بطء شديد .

* الاعتراض : تقسيط أفضل من كدة .

أنواع الاعتراضات

اعتراضات معلنة

اعتراضات عاطفية

اعتراضات حقيقية

اعتراضات غير معلنة

اعتراضات عقلية

اعتراضات غير حقيقية

اعتراضات صامتة

(١٠) الاعتراضات علي اتخاذ القرار الشرائي :

وهي تلك الاعتراضات المرتبطة بالوقت أو المعلومات أو السلعة الخاصة باتخاذ قرار الشراء .

* الاعتراض : سأفكر في الأمر .

* الاعتراض : سأشاور مع شريكي في المؤسسة .

* الاعتراض : لا أستطيع الآن ترتيب أفكارى .

(١١) الاعتراضات الموجهة للمنتج ذاته الآن ترتيب أفكارى :

وهي تلك الاعتراضات علي طريقة عرض رجل البيع لسلعه وخدماته . . فقد يكون الحماس المفرط لرجل البيع السبيل إلى مواجهة اعتراض العميل وتشككه فيما يعرض .

* الاعتراض : أرسا ، مدنا ، ٢٠٠١ ، حدث معى . . قأنت ما زلت صغير السن ولا تستطيع تحمل هذه المسؤولية .

(١٢) الاعتراض علي السعر :

كثيرون من رجال البيع يحاولون أن يبيعوا بالسعر وحده وهذا خطأ كبير لأن السعر هو أحد المقاييس الرئيسية التي تعكس القيمة ، خاصة في المنتجات التي تتمتع بالسعة والاحترام ، والى حد ما فإن رجال البيع خلال عرضه يبرز السعر المعروض . . خاصة أنه ليس العامل الرئيسى المؤثر فى كافة الاحيان .

وعلى رجل البيع أن يحلل المغريات البيعية ، ويحلل بشكل واضح دور السعر مقارنا بالمغريات الأخرى ، فهناك بعض السلع مثل أدوات الترفية والديكور والسيارات الضخمة والعلطور . . . إلخ لا يلعب السعر الدور الفعال فى البيع بينما يلعب السعر دوراً رئيسياً فى بيعها .

كيفية مواجهة اعتراضات العميل؟

إن هناك سبعة استراتيجيات مختلفة يستطيع رجل البيع

من خلالها أن يتغلب على الاعتراضات وتشمل تلك الاستراتيجيات :

(١) عدم الاهتمام بالاعتراضات (تجنب تلك

الاعتراضات) فأبسط الطرق التى يمكن من خلالها

القضاء على الاعتراضات البيعية هى محاولة تجنب تلك

الاعتراضات من البداية أى اللجوء إلى الاسلوب الوقائى .

(٢) ترك الأمور للوقت ، فإن رجل البيع يمكنه ترك

العميل حتى يهدأ وبالتالي يمكنه حل مشاكله ومواجهة

اعتراضاته .

(٣) تحديد العائد لكل من الطرفين من خلال تلك

الاستراتيجية يمكن التغلب على الكثير من الاعتراضات ،

حيث يتم مسبقا تحديد العائد الذى يعمل عليه كل منهما

وذلك إذا تمت عملية البيع .

(٤) التوافق مع الظروف السائدة من خلال فطرة البائع

على مسايرة الظروف السائدة والتي تناسب العميل

المرتقب .

(٥) تحديد السعر من البداية وكذلك تحديد المسموحات من

خلال هذا الأسلوب يتم منع الاعتراضات منذ البداية

وبالتالى تقلل الجهود التى يبذلها كل منهما لتقليل هذه

الاعتراضات بعد ذلك .

(٦) أخذ آراء الآخرين فى الاعتبار ومن خلال ذلك يتم

الإتفاق الدائم بين كل من البائع والعميل فتقل

الاعتراضات .

(٧) القاعدة الذهبية ، نعم . . ولكن ، وبها تتقبل مبدئيا

رأى العميل ثم نبدأ فى تغيير الزمان والمكان ، والعدد

الخ .. للفتكك من الاعتراض .

طبيعة الجزاءات والتجريم بالنسبة لرسم تنمية الموارد

بقلم

سمير سعدي مرقص

مدير عام بمصلحة الضرائب

المبحث الأول

العقوبات الواردة في المادة الثالثة من

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦

وفي ضوء المادة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ فإنه تسرى العقوبات الواردة في هذه المادة في حالة مخالفة أحكام المادة الأولى من هذا القانون وقد تضمنت المادة الأولى إضافة البنود ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦ إلى المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

وهذه العقوبة تتمثل في غرامة لا تقل عن ٥٠ جنيهاً ولا تتجاوز ٥٠٠ جنية ولما كانت العقوبات تتم وفقاً لأحكام القضاء ومن ثم فإن القضاء هو صاحب الولاية في الحكم بالعقوبة وأنه ليس للجهات القائمة على تنفيذ القانون أو مصلحة الضرائب توقيع هذه العقوبة من تلقاء نفسها وإنما لها أن تطلب تطبيقها في حالة عرض الموضوع أمام القضاء كما يستقل القضاء بتقدير ما إذا كانت الجهة قد خالفت أحكام البنود ١٢ - ١٦ من عدمه عند طلب تطبيق هذا الجزاء .

وتعتبر كافة الجرائم المنصوص عليها في البنود ١٢ - ١٦ من المادة الأولى جنح يتحقق ركنها المادي بمخالفة الأحكام

نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ على أنه يسرى في شأن مخالفة أحكام المادة الأولى من هذا القانون (١) أحكام المواد ١٨٧ (ثالثاً) و ١٩٠، ١٩١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ (٢) . وسوف يتناول الباحث بالشرح نصوص كل من المواد ١٨٧ (ثالثاً) ، ١٩٠ ، ١٩١ على النحو التالي (٣) :

المادة ١٨٧ (ثالثاً)

ينص البند ثالثاً من المادة ١٨٧ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على أنه (ثالثاً) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيهاً ولا تتجاوز ٥٠٠ جنية في حالة مخالفة أحكام المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ من هذا القانون .

(١) المقصود بالمادة الأولى - المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ التي تضمنت إضافة المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ إلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

(٢) وفقاً لتعديله المقرر بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ المنشور في الجريدة الرسمية المحدث ٥٢ (مكرراً) في ٣١/١٢/١٩٩٣ .

(٣) كان نص هذه المادة قبل تعديله بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ كما يلي : (ثالثاً) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيهاً ولا تتجاوز ٥٠٠ ج في حالة مخالفة أحكام المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ من هذا القانون وسبب الاختلاف هو اختلاف في النص الجديد تسلسل أحكام المواد في القانون بعد تعديله الجديد بمقارنتها بالقانون قبل التعديل .

المتعلقة بهذه البنود والامتناع عن تحصيل أو توريد رسم التنمية أو كلاهما وبالنسبة لركنهما المعنوي فهي من جنح المخالفات التي لا يشترط توافر فيها قصد جنائي عام بل تتحقق بمجرد الخطأ غير العمدى ، فهو خطأ مفترض ولا يستطیع الممول نفی المسؤولية بأنه قد وكل غيره في دفع هذا الرسم .

وقد وردت هذه العقوبة مرتين في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ كجزاء لمخالفة أحكام البنود ١٢ - ١٦ من هذا القانون كما يلي :

أ - في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ وفقاً للتعديل المقرر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٧ .

ب - في المادة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ .
مما لا يجوز معه تكرار نفس العقوبة عن نفس الفعل مما يستوجب تعديل تشريعي وسوف يتناول الباحث هذه العقوبات تفصيلاً .

المادة ١٩٠

تنص المادة ١٩٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على أنه «مادة ١٩٠ يحكم بتعويض يعادل قيمة مالم يخصم أو يضاف أو يحصل أو يورد إلى مصلحة الضرائب لحساب الضريبة المستحقة على الممول طبقاً لأحكام المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ من هذا القانون مع إلزام المخالف بتوريد المبالغ المخصصة أو المضافة أو المحصلة لحساب الضريبة وفي حالة العود يضاعف التعويض وفي جميع الأحوال تكون الجهات التابع لها المحكوم عليه مسئولة معه بالتضامن عن أداء التعويض والمبالغ التي يلزم المخالف بتوريدها ، .

العقوبة الثانية التي تقررت لمخالفة أحكام المادة الأولى والواردة في المادة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ وهي التعويض ويشمل :

أ - تعويض يعادل قيمة رسم التنمية المستحقة والتي لم يتم خصمها وتوريدها بالإضافة إلى رسم التنمية الأصلي المستحق في حالة ارتكاب مخالفة عدم التحصيل والتوريد طبقاً لأحكام القانون .

ب - تعويض يعادل مثلي قيمة رسم التنمية المستحق بالإضافة إلى رسم التنمية الأصلي الواجب تحصيله وتوريده .
أي أن المادة السابقة قررت استحقاق المبلغ الأصلي كرسوم تنمية إضافة إلى تعويض يتراوح بين قيمة الرسم المستحق ومثلي قيمته في ضوء ما إذا كانت المخالفة لأول مرة أم تم تكرارها .

والتعويض السابق يحكم به في حالة مخالفة الممولين والجهات للبنود من ١٢ - ١٦ من المادة الأولى وذلك إلى جانب العقوبة المقررة في المادة ١٨٧ (ثالثاً) السابق الإشارة إليها أي الجمع بين العقوبتين .

المادة ١٩١

تنص المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على أنه تكون إحالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلى النيابة العامة بقرار من وزير المالية ولا ترفع الدعوى العمومية منها إلا بطلب منه .
ويكون لوزير المالية أو من ينوبه حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٠٠ ٪ مما لم يؤد من الضريبة .

ولا يدخل في حساب النسب المنصوص عليها في هذه المادة والمادة ١٨٩ من هذا القانون قيمة الضريبة العامة على الدخل التي تسحق على الوعاء النوعي موضوع المخالفة أو بسببه .

وفي جميع الأحوال تنقضي الدعوى العمومية بالصلح .
وطبقاً لنص المادة ١٩١ فإن إحالة الجرائم المنصوص عليها

فى هذا القانون إلى النيابة العامة يكون بقرار من وزير المالية ولا ترفع الدعوى العمومية عنها إلا بطلب منه .

ويرى البعض^(١) أن هذا الإجراء يعد شرطاً جوهرياً قصد المشرع منه طمأنة جمهور الممولين وذلك بالنص صراحة على أن الإحالة تكون بقرار من وزير المالية ، ولا ترفع الدعوى العمومية إلا بطلب منه أيضاً ، وكذلك أيضاً تشديد العقوبة لمرتكبى الجرائم الضريبية فبعد أن كانت الأشغال الشاقة المؤقتة فى المادة ٨٥ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ أصبحت للسجن إلى جانب أن جريمة التهرب الضريبى تعتبر جريمة مخلة بالشرف والأمانة تصرف المحكوم عليه فى حالة الإدانة من تولى الوظائف والمناصب العامة وتفقد الثقة والاعتبار .

١ - مرحلة رفع الدعوى العمومية

تمر الدعوى العمومية بالعديد من الخطوات والأعمال الفنية بواسطة الإدارة العامة لمكافحة التهرب من مراجعة تقرير الفحص من الناحية الفنية والقانونية وإستكمال إخطار الممول بالنماذج الضريبية القانونية بمعرفة الإدارة المختصة وتوجيه نظرها إلى عدم نظر اعتراضات أو طعون إلا بعد الرجوع إلى إدارة مكافحة التهرب المختصة نظراً لارتباط ذلك بالحق الجنائى للدعوى العمومية المنظورة سواء أمام النيابة فى مرحلة التحقيق أو القضاء فى حالة الإحالة إلى المحكمة المختصة .

طلب تحريك الدعوى^(٢)

يتم تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهرب بالنسبة

لرسم التنمية عن طريق طلب يتقدم به وزير المالية ، وهذا الطلب يتم بمقتضاه رفع القيد الذى يثل يد النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ، إذ لا تملك النيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهرب الضريبى أو إجراء التحقيق فيها وتكون للنيابة العامة مطلق الحرية فى تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها وتكون غير مقيدة فى رفع الدعوى الجنائية بأى قيد^(٣) فلها أن تصدر أمراً بحفظ الأوراق أو تصدر أمراً بالآ وجه لإقامة الدعوى ، كما لها أن تحيل الدعوى الجنائية الضريبية إلى المحكمة المختصة إذا رأت أن

التهمة ثابتة على الممول .

٢ - مرحلة التصالح^(٤)

طبقاً للمادة ١٩١ سالفه الذكر لوزير المالية أو من ينوبه حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٠٠ ٪ مالم يؤد من الضريبة فى حالة التصالح قيل رفع الدعوى ، ودفع مبلغ ١٥٠ ٪ مما لم يؤد من الضريبة فى حالة ما إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت وأحيلت للنظر أمام المحكمة المختصة ولم يصدر فيها حكم نهائى ، وتعتبر حالات الحكم الغيابى أو قبول طعن الممول أمام محكمة النقض من الحالات التى يعتبر الحكم فيها غير نهائى ، وهنا يثور السؤال عن الفرق بين الحكم البات والحكم النهائى خاصة بعد ما ثار فى التطبيق من مشاكل نتيجة الخلط بينهما .

(١) الأستاذ / عصام خليفة - اقتراح بشأن تعديل نص المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل - بحث مقدم إلى المؤتمر الضريبى التاسع لكلية التجارة - جامعة عين شمس وموضوعه التعديلات المقترحة لقانون الضرائب على الدخل بتاريخ ١٥ ، ١٦ مارس ١٩٩٧ .
(٢) مجدى محمد على الخولى - جريمة التهرب الضريبى - رسالة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة القاهرة - ١٩٩٥ ص ٣٥٤/٣٥٤ .
(٣) حكم محكمة النقض بتاريخ ١٩٩٧/٣/٧ مجموعة أحكام النقض ص ١٨ ص ٣٣٤ رقم ٦٨ .
(٤) الأستاذ / عصام خليفة للرجع السابق .
(٥) الدكتور / أحمد السيد الصاوى للربط على شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية ١٩٩٢ غير مطبوع الناشر ص ٦٠٣ .

الحكم البات والحكم النهائي^(١)

- الأحكام الباتة هي الأحكام التي لا تقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن سواء العادية أو غير العادية .

- أما الأحكام الانتهازية فهي الأحكام التي لا تقبل الطعن بالاستئناف وينطبق هذا الوصف على :

أ - الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى في حدود نصايبها الانتهازية والأحكام التي لا يجوز الطعن فيها بالاستئناف استثناء .

ب - أحكام محاكم الدرجة الأولى التي اتفق الخصوم قبل صدورها على أن تكون انتهائية (م/٢١٩) .

ج - الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى وكانت تقبل الطعن فيها بالاستئناف ولكن سقط الطعن فيها إما بقبول المحكوم عليه للحكم بعد صدوره أو بتفويته لميعاد الطعن .

د - الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الثانية (محاكم الاستئناف العالي والمحاكم الابتدائية المنعقدة بهيئة استئنافية) ولا يحل بوصف الحكم بأنه انتهائي أن يكون قابلاً للطعن فيه بالمعارضة .

فالحكم يعتبر انتهائياً طالما أنه لا يقبل الطعن فيه بالاستئناف ولو كان قابلاً للطعن فيه بالمعارضة ، ويصدر وزير المالية قرارات تشكيل لجنة التصالح العليا في الجرائم^(٢) وتعرض مشروعات التصالح على وزير المالية لاعتمادها .

ميعاد وطلب التصالح

١ - ميعاد التصالح

يحدد الحق في التصالح بين الممول ومصلحة الضرائب

وقت علم المصلحة بالمخالفات والأفعال حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية والممول أن يقدم طلب خلال هذه الفترة مقابل دفع تعويض يعادل ١٠٠٪ من قيمة ما لم يؤد من الضرائب .

كما أن هذا الميعاد يمتد بعد رفع الدعوى العمومية وحتى قبل صدور حكم نهائي فيها مقابل دفع مبلغ يعادل ١٥٠٪ مما لم يؤد للضريبة ، فإن صدر الحكم في الدعوى سقط حق الممول في التصالح .

ويرى للبعض^(٣) أنه قبل تقديم وزير المالية طلب رفع الدعوى العمومية فلا مجال للصلح لأن الصلح يكون عن التعريض الذي إذا تم بدون دعوى لا يكون مستنداً إلى موضوع وهو وقوع الجريمة وهذا يستلزم حكماً من القضاء أو تسليم الممول بوقوع الجريمة بعد توجيه الاتهام إليه .

٢ - طلب التصالح

يتعين أن يقدم الممول بطلب للتصالح في الحالتين سالفتي الذكر فليس التصالح أمر تقرره مصلحة الضرائب ولكن حق يمارسه الممول بناء على إرادته الحرة ومن ثم إن شاء أقدم عليه وإن لم يشأ فله أن ينتظر ما يقرره للقضاء في هذا الشأن وخاصة في ظل العقوبة الجنائية التي تقرر في هذه الحالة في حالة ثبوت الإدانة وهي الحبس وهي عقوبة مقيدة للحرية ومفقدة للاعتبار وكل ذلك يتحدد في ضوء مركز الممول في القضية ومدى ثبوت ادعاء المصلحة في حقه .

فالصلح قانوناً هو اتفاق إرادتين على التزامات معينة ، ومن ثم لا يمكن فرضه على أي من الطرفين لأن من شأنه أن

(١) صدرت قرارات وزير المالية التالية بشأن تشكيل لجان التصالح أرقام ٢٦٨ لسنة ١٩٨٣ ، ٣٨ لسنة ١٩٨٤ ، ٣٩ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٦ لسنة ١٩٨٦ ، ١٠٥ لسنة ١٩٨٦ ، ٢٧ لسنة ١٩٨٨ .

(٢) الأستاذ / عصام خليفة - مرجع سابق ، د . مجدى الخولى - مرجع سابق ص ٤٠٧

(٣) الدكتور / حسن صادق المرصافى - التجريم في تشريعات الضرائب - غير مطبوع الناشر ١٩٦٣ ص ٢٠٤ .

بأن طرق الطعن العادية في الأحكام هي المعارضة والاستئناف وطرق الطعن غير العادية هي النقض والتماس إعادة النظر في الأحوال التي يجوز فيها قانوناً ذلك .

٢ - يكون التصالح مع الممول طبقاً للمادة ١٩١ السابق الإشارة إليها بناء على موافقة من وزير المالية مقابل دفع يعادل ١٠٠٪ مما لم يؤد من الضريبة في حالة الصلح قبل رفع الدعوى العمومية و ١٥٠٪ إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت ولم يصدر فيها حكم نهائي (بات) وفقاً للمفهوم السالف الذكر الذي انتهت إليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة .

ولقد كانت هذه التعليمات وما استندت من فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة محل انتقاد العديد من الباحثين^(٤) لتعارضها مع نص المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سائلة الذكر للأسباب الآتية :

١ - ان نص المادة ١٩١ جاء واضحاً لا لبس فيه إذ نص على الصلح قبل صدور حكم نهائي مقابل دفع مبلغ يعادل ١٥٠٪ مما لم يؤد من الضريبة ولم يقصد أو ينص على الحكم البات وهناك فرق واضح بين الحكم النهائي والحكم البات مما يجب معه ان يؤخذ للنص بقدرة دون تجاوز أحدهم إلى الآخر خلافاً للنص .

٢ - إنه لو كانت إرادة المشرع قد انصرفت إلى الحكم البات لما أعوزته النص مثلما فعل في نص المادة ٤٥ من قانون الضريبة العامة على المبيعات .

٣ - ان مقتضى نص المادة ١٩١ عدم جواز التصالح بعد صدور الحكم النهائي وليس البات ومن ثم فان الصفايرة التي

يجعل الإرادة مشوبة بعيب الإكراه الذي يلأبس الصلح وتبع أن يبطئه^(١) .

ويرى الباحث أن التصالح يحمل صفات العقد فيما يتعلق بالإيجاب الذي يبيده الممول والقبول الذي يصدر من مصلحة الضرائب .

ومن ثم فإنه لا يتعد التصالح قانوناً بدون طلب الممول فقد أصدرت مصلحة الضرائب تعليماتها^(٢) استناداً إلى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة^(٣) والتي تناولت أن الصلح يعد سبباً خاصاً من أسباب انقضاء الدعوى الجنائية في جرائم التهريب يقوم إلى جانب الأسباب الأخرى لانقضاء الدعوى الجنائية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية وهذا الصلح على ما أورده النص جائز قبله نظير جعل مادي طالما لم يصدر حكم (نهائي) مما تنقضى به الدعوى الجنائية فبصدور مثل هذا الحكم والذي لا يقبل الطعن بطريق عادي أو غير عادي يستغرق باب الصلح إذ لا يترتب أثره بعد ان انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم بات فيها ، أما قبل ذلك فلا مانع من قبول الصلح في جرائم التهريب الضريبى ولو كان صدر فيها حكم لا يقبل الطعن بالطرق العادية إذ لا تنقضى الدعوى الجنائية في هذه الحالة فيظل الصلح جائزاً مادام الطعن بالطرق غير العادية متاحاً وانتهت هذه التعليمات إلى :

١ - جواز التصالح مع الممولين في الجرائم الضريبية بعد رفع الدعوى العمومية ، طالما لم يصدر في الدعوى حكم بات لا يقبل الطعن فيه بطريق عادي أو غير عادي مما تنقضى به الدعوى العمومية ، وبعد هذا التاريخ يستغرق باب الصلح علماً

(١) تعليمات تفسيرية رقم (١) للمادة ١٩١ من قانون الضرائب على الدخل الصادرة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في شأن مدى جواز التصالح مع الممولين في الجرائم الضريبية بعد رفع الدعوى العمومية وقبل صدور حكم بات بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٠ .

(٢) فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢ .

(٣) الأستاذ / عصام خليفة - مرجع سابق ، الأستاذ / مجدى الخولى - مرجع سابق ص ٤٠٦ / ٤١١ .

تضمنتها فتوى مجلس الدولة والتعليمات سالفه الذكر خرجت على النص الأصلي الوارد في المادة ١٩١ مما يمثل اجتهداً في غير محله^(١) ، ولا يعول عليه لخروجه على النص القانوني من ناحية ولخروجه على كل قواعد التفسير التي تقتضي بعدم تزايد التفسير على التشريع أو تجاوزه وإنما إيضاح ما غمض منه .

٤ - القاعدة إن طرق الطعن غير العادية ومنها النقض لا تحول دون تنفيذ الحكم المطعون فيه سواء فيما به يتعلق بالدعوى الجنائية أو بالدعوى المدنية إلا إذا كان صادراً بالإعدام ، وترجع هذه القاعدة إلى رغبة المشرع في ضمان تنفيذ العقوبة وتجذب إساءة استعمال الحق في الطعن ولا يقبل الاحتجاج بنصوص قانون المرافعات في هذا الصدد إذ أن الدعوى المدنية التي ترفع بالتعية للدعوى الجنائية تخضع في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية .

٥ - إن الحكم الصادر في جريمة التهريب الضريبى يكون صادراً من محكمة الجنايات بالسجن وتعويض عما لم يؤد من الضريبة يكون حكمها نهائياً غير قابل للطعن بالاستئناف ولكن يقبل الطعن فيه بالنقض ، والطعن بالنقض لا يوقف التنفيذ إلا إذا كان الحكم صادراً بالإعدام .

٦ - إن التعليمات السابقة والفتوى التي استندت إليها يجعل تنفيذ الحكم من عدمه متوقفاً على إرادة للممول ، لأنه يلجأ للتصالح وسداد مبلغ أقل من المبلغ المحكوم به ضده وهو ١٥٠ ٪ مما لم يؤد من الضريبة وعدم تنفيذ عقوبة السجن لانقضاء الدعوى بالتصالح في هذه الحالة .

٧ - إن الأخذ بهذه التعليمات سوف يؤدى إلى التساوى بين الممول الذى يتصالح قبل صدور حكم نهائى والممول الذى

يتصالح بعد صدور حكم نهائى ضده بالسجن والتعويض مما يتعارض مع العدالة ورغبة المشرع في التمييز بين الحالتين .

ويقترح البعض^(٢) حلاً لهذه المشكلة تعديل نص المادة ١٩١ سالفه الذكر بالنص على إجازة التصالح مع الممول بعد صدور حكم نهائى وقبل صيرورته باتاً كما فعل المشرع في قانون ضريبة المبيعات في المادة (٤٥) استناداً إلى الأخذ بمبدأ النفعية حيث أن الدولة لا يهمها توقيع العقوبة السالبة للحرية على الممول بقدر ما يهمها أن تسأدى منه حق الخزنة العامة من ضرائب وتعويضات التي كانت معرضة للضياع بسبب مخالفة الممول للقانون ، مع السماح له بالاستمرار في مزاولته نشاطه حتى يستمر في تغذية الخزنة العامة بالضرائب التي تعتبر مورداً أساسياً للخزنة العامة في الوقت الحاضر .

مدى توافر الركن المغطى في جرائم مخالفة أحكام رسم تنمية الموارد :

سبق أن أوضح الباحث أن العقوبات المقررة في كل من المواد ١٨٧ (ثالثاً) والمادة ١٩٠ هي عقوبات مقررة للجنح ومن ثم لا يشترط توافر الركن المغطى لها بل تتعدى المسؤولية فيها بمجرد توافر ركنها المادى .

إضافة إلى أن الفقه للضريبى قد استقر على أن المشرع الضريبى يميل إلى الأخذ بمبدأ المسؤولية الجنائية المفترضة في حق الممول لكتفاء بتوافر الركن المادى في حق الممول - بوجه عام - المتمثل في الإخلال بالالتزامات الضريبية^(٣) التي يفرضها القانون على الممول بالفعل أو بالامتناع لقيام الجريمة الضريبية فضلاً عن طبيعتها الخاصة فهي ترتبط بسلوك نفسى للممول يصعب الكف عن فعله قبل وقت طويل وربما لا يتم ذلك إلا بعد سقوط الضريبة بالتقادم ، ومن ثم فإن الاعتداد بالركن

(١) حكم محكمة النقض بتاريخ ٨ مايو ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض السنة الأولى رقم ٢٠٢ من ٦١٤٠ .

(٢) الأستاذ / عصام خليفة - مرجع سابق .

(٣) الأستاذ / مجدى الخولى - مرجع سابق ص ١٤٦ .

وقد سبق أن تناول الباحث بالتحليل المادة ١٨٧ (ثالثاً) في موضع سابق .

ويرى الباحث ضرورة الاكتفاء بأحدهم وإلغاء الأخرى لأنه لا يستقيم معاقبة الممول بالعقوبات الواردة في المادة ١٨٧ (ثالثاً) عن نفس الفعل مرتين .

٢ - مقابل تأخير بواقع ٣٪ من قيمة ما لم يسدد من الرسم عن كل شهر تأخير حتى السداد وتعامل كمسور الشهر وكمسور للجنبة باعتبارها شهراً أو جنبتها كاملاً وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يجاوز مقابل التأخير مثل الرسم المقرر .

وهذا النص أفضل من سابقه الذي حكم بعدم دستورية طبقاً مبدأ تدرج العقوبات وفقاً لجسامة الأفعال والمخالفات .

٣ - تسمى في شأن مخالفة حكم الفقرة السابقة أحكام المادة ١٩١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وهذه العقوبة أيضاً سبق أن تقررت في المادة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ المعدل لأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ مما يصبح تكرار النص عليه في غير محله ومعاقبة الممول بعقوبتين من نفس النوع وبنفس النص عن فعل واحد مما يتنافى مع طبيعة قانون العقوبات وقد سبق أن تناول الباحث بالشرح والتحليل نص المادة ١٩١ سالفه الذكر وأثار تطبيقها .

لذلك يقترح الباحث :

١ - إلغاء المادة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ والنص في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ وفقاً لتعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ على إضافة المادة ١٩٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أو إلغائها إذا لم يكن هناك مبرر لسريتها .

٢ - أو اقتصار نص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ وفقاً لتعديله الأخير على مقابل للتأخير وإدماج المادة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ في صلب القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

لتخلص ازدواج تطبيق نفس العقوبة مرتين عن نفس

المعنى من شأنه أن يثل نصوص ذلك القانون فضلاً عن الطبيعة الخاصة للعقوبة للشائنة فيه وهي الغرامة الضريبية التي تجمع في ذات الوقت بين الغرامة والتعويض ، ولذا لا مفر من التشديد في أحكام المسؤولية فيه والاعتراف لها بالطبيعة المادية بحيث تستقل الجريمة عن غرض الفاعل وعن قصده في الأضرار اللاحقة بالخزانة بمجرد مخالفة الالتزام الواقع على الممول ، بالإضافة إلى أن الممول يقوم بتحرير إقراره الضريبي في خفاء مما يصعب الكشف عن نيته الإجرامية في التهرب من الضرائب إلا بصعوبة .

ويرى الباحث خلاف هذا النظر لأن جريمة التهريب الضريبي ليس من الجرائم المادية من ناحية كما وأنه من الصعب قبول جريمة بدون ركن معنوي خاصة في جريمة خطيرة كالتهرب الضريبي وإلا خرج الموضوع كلية من نطاق تطبيق قانون العقوبات وأوصف الجنايات .

المبحث الثاني

العقوبات والغرامات والجزاءات الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٧ .

نصت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ وفقاً لآخر تعديل لها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٧ على العقوبات والغرامات والجزاءات التالية :

١ - يعاقب بالغرامة لا تقل عن خمسين ولا تجاوز خمسمائة جنيه في حالة التخلف عن توريد هذا الرسم في الموعد المحدد لذلك دون عذر يقبله وزير المالية أو من ينيبه وهي نفس العقوبة المقررة في البند (ثالثاً) من المادة ١٧٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بعد تعديله مما يجعل الممولين مخاطبين بعقوبتين عن فعل واحد إحدى هذه العقوبات مقرر في هذه الفقرة والعقوبة الأخرى مقررة في المادة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ (المعدل لأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤



تمثل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال - وتلك الحقيقة يؤكدنا حجم ونوعية انتاجها من الغزل وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقيه انتاجها من هذه الغزل في أسواق العالم شرقا وغربا .
- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمتنوع من الخيوط : السميكة - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .
- قطن ١٠٠ % :

- الطرف المفتوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O . E) .

- الغزل الحلقي : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- ومن النمرة الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- خيوط الحياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .

- الخيوط المخلوطة :

- بوليستر / قطن ، بوليستر / فسكوز .

من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية

- خيوط الشانينيات بأنواعها المختلفة .

- الإكريلك :

- وقد اضافت إلى انتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطا جديدا لإنتاج الآتى :

* غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ مترى إلى ٥٠ نورمال وهائى بالاك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .

* غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠/٥٠

وتغزو أسواق الشركة أسواق أوروبا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم انتاج مصانعها من خيوط الغزل المختلفة إلى مجموعة دول

الاتحاد الأوروبى - ويلاقى دول أوروبا الغربية - وأسواق دول أوروبا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - اليابان -

تايلان - وسوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم

برقيا : شبينكس

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب :- الأسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ - ٤٨٦٥٢٣٦

- القاهرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

تكملة البحث فى التهريب الضريبي والبيد الاجتيماعى

تأليف

حسن عبد الرحمن نهار
المراجع بصرائب الإسكندرية

تشهد بصحتها متى كان الكشف عن هذه الوقائع أمراً ضرورياً لكى تعتبر هذه الحسابات والوثائق عن حقيقة نشاط الممول أو إخفاءه الوقائع التى علمها أثناء تأدية مهمته عن أى تعديل أو تغيير فى الدفاتر أو الحسابات أو السجلات أو المستندات من شأنه أن تؤدى إلى تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر (مادة ١٨٠) .

(العقوبة على الجرائم الواردة فى البنود ١، ٢، ٣، ٤، ٥ هى السجن)

ثانياً : الجنح والمخالفات :

١ - جريمة ذكر الممول عمداً بيانات غير صحيحة فى إقرار الثروة (مادة ١٨٢) .

٢ - جريمة عدم تقديم الممول إقرار الثروة خلال شهر من تنبيه مصلحة الضرائب عليه بموجب خطاب موصى عليه بطم الوصول (مادة ١٨٣) .

(والعقوبة على الجرائم الواردة فى البنود ٥، ٦، ٧ هى الحبس وغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه)

٣ - جريمة عدم التزام أى من الهيئات أو الشركات أو المنشآت أو البنوك أو المدين فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة

المبحث الرابع

أنواع الجرائم الضريبية بحسب ترتيب
ورودها فى الباب العاشر من القانون ١٥٧
سنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧
سنة ١٩٩٣

أولاً : الجنائيات :

١ - جريمة التخلف عن تقديم إخطار مزاولة النشاط طبقاً للمادة (١٣٣) .

٢ - جريمة التهريب من إحدى الضرائب المنصوص عليها فى هذا القانون باستعمال إحدى الطرق الإحتيالية المنصوص عليها فى المادة (١٧٨) (مادة ١٧٨) .

٣ - جريمة الاشتراك فى إحدى جرائم التهريب الضريبى بتحريض أو اتفاق أو مساعدة أى ممول على التهريب من أداء إحدى الضرائب المنصوص عليها فى هذا القانون كلها أو بعضها (مادة ١٧٩) .

٤ - جريمة قيام المحاسب الذى اعتمد الإقرار الضريبى والوثائق والمستندات المؤيدة له مع إخفاءه الوقائع التى علمها أثناء تأدية مهمته ولم تفصح عنها الوثائق والمستندات التى

الأرباح أو الإيرادات الحقيقية للممول ويشترط أن يكون ذلك راجعاً لاستعمال الممول إحدى الطرق الاحتياطية المنصوص عليها في المادة (١٧٨) (المادة ١٨٧ أولاً) .

٨ - جريمة عدم تقديم :

أ - البنوك أو الشركات أو الهيئات أو الأشخاص الذين من مهمتهم بصفة أصلية أو تبعية أداء ما تتجهه القيم من أرباح أو إيرادات أو غيرها .

ب - أصحاب ومندوبو المنشآت العامة وأصحاب الأنشطة أو المهن غير التجارية الذين يؤدون بمناسبة قيامهم بأى عمل من أعمال مهنتهم إلى أى شخص داخل مصر أو فى الخارج أية مطالب على سبيل العمولة أو السمسرة أو اللزج التجارى أو غير ذلك من الاتعاب أو الهبات أو المكافآت سواء كان أدائها بصفة مستديمة أو عارضة .

إقرار أو بيان يتضمن أسماء ومحل إقامة ووظائف ومهن الأشخاص الذين قيدت أو أيدت إليهم المبالغ المذكورة خلال السنة السابقة ومقدار المبالغ المؤداة لكل منهم أو العقيدة لحسابهم ونوعه - على أن يقدم الإقرار من الجهات المعنية فى البلد (أ) قبل مارس من كل سنة - ويقدم ذلك إلى الإدارة العامة لتجميع البيانات المركزية - قطاع المعلومات - بمصلحة الضرائب .

٩ - جريمة تضمين الجهات المشار إليها فى البلد (أ) بيانات غير صحيحة مع العلم بذلك فى الإقرارات أو البيانات المقدمة منها إلى مصلحة الضرائب . (المادة ١٧٨ أولاً) .

١٠ - جريمة امتناع أى من :

(أ) مدير البنك أو المالكين بإدارة أموال ما أو الإيجار شخص من الأشخاص ممن يكون من مهنتهم دفع إيرادات القيم المنقولة وكذلك أى شركة من الشركات أو هيئة أو منشأة أو أصحاب مهنة تجارية أو غير تجارية أو غير من الممولين عن تقديم الفاتر التى يفرض عليهم قانون التجارة أو غيره

لأفراد مقيمين بمصر أو إذا كان الدين لشركة أجنبية مركزها فى الخارج وليس لديها فرع فى مصر أو غير ذلك من الجهات أو أصحاب الأعمال والمقرضون بدفع الإيراد الخاضع للضريبة بحجز قيمة للضريبة المستحقة وتوريدها خلال خمسة عشر يوماً إلى مأمورية للضرائب المختصة . (مادة ١٨٤) .

٤ - جريمة عدم قيام مؤجر الوحدة المفروشة سواء كان مالكا أو مستأجراً لها بإبلاغ مأمورية المؤجرة مفروش وعدد حجراتها وقيمة الإيجار مفروشا والقيمة الإيجارية المستحقة أساماً لربط للضريبة على المقرات المبنية (مادة ١٨٥ أولاً) . (والمعقوبة على الجرائم الواردة فى البند ٤،٣ هى الحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه) .

٥ - جريمة عدم قيام مالك الغراس سواء كان مالكا للأرض أو مستأجراً لها بتقديم بيانات بالمساحات المزروعة من كل نوع من أنواع الأشجار الفاكهة خلال شهر من التاريخ الذى تعتبر فيه أشجار الفاكهة منتجة وكذلك بيان بالمساحات المزروعة بنباتات الزينة أو النباتات الطبية أو العطرية أو المشاتل خلال شهر من تاريخ بدء الزراعة إلى مأمورية الضرائب المختصة وكذلك جريمة عدم قيام مالك الغراس بأخطار مأمورية الضرائب المختصة بواقعة الإزالة للغراس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإزالة . (مادة ١٨٥ ثانياً) .

٦ - جريمة عدم تقديم الممول لإقرار الثروة فى السداد . (المادة ١٨٧ أولاً) وهذه الجريمة تختلف عن الجريمة الواردة فى البند ٢ السالف الإشارة إليه .

٧ - الجريمة المتعلقة بقيام مصلحة الضرائب بعمل ربط إضافي خلال خمس سنوات من تاريخ اكتشافها بشكل قاطع أن الأرباح أو الإيرادات التى سبق الربط عليها نقل عن

من القوانين إمسائها أو غيرها من المحررات أو الدفاتر أو الوثائق الملحقة بها أو أوراق الإيرادات أو المصروفات إلى موظفى مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية لكي يتمكن هؤلاء الموظفون من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التى يقررها الضرائب سواء بالنسبة لهم أو لغيرهم من الممولين .

(ب) المعاهد التعليمية أو الهيئات أو المنشآت المعفاة من الضريبة عن تقديم دفاتر حساباتها وكل ما يتطلب بتقديمه من مستندات إلى موظفى مصلحة الضرائب .

(ج) صاحب المهنة الغير تجارية عن تقديم دفتر اليومية المؤشر على كل صفحة منه من السامورية المختصة أو دفتر الإيصالات المسلسل الذى تسلمه له مصلحة الضرائب . (مادة ١٨٧ أولاً ٣) .

١١ - جريمة عدم قيام جهة من الجهات الحكومية بما فى ذلك إدارات الكسب غير المشروع و وحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات و وحدات القطاع العام والقطاعات بموافاة مصلحة الضرائب بما تطلبه من بيانات لازمة لريحية الضريبة . (المادة ١٨٧ أولاً ٣) .

١٢ - جريمة عدم الحصول على البطاقة للضريبة (المادة ١٨٧ أولاً ٤) .

(وعقوبة كل من الجرائم الواردة فى البنوك ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦ هى الغرامة التى لا تقل عن ٢٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه) .

١٣ - جريمة عدم قيام الممول بتقديم إقرار مستقل مبنياً به نتيجة العمليات بالمنشأة حتى تاريخ التوقف مرقفاً به المستندات والبيانات اللازمة لتحديد الأرباح وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ التوقف سواء الكلى أو الجزئى .

١٤ - جريمة عدم قيام الممول بتقديم إقراراً مبنياً به الإيرادات والتكاليف وصافى الأرباح والخسائر عن السنة

السابقة من مختلف مصادر الدخل المنصوص عليها فى البنود (٥، ٤، ٢) من المادة (٥) من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

(الجرائم الواردة فى البند ١٣ ، ١٤ وردت فى المادة ١٨٧ ثانياً وعقوبة كل منها غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه وتضاعف الغرامة فى حالة العود خلال ثلاث سنوات) .

١٥ - جريمة عدم قيام أى جهة من الجهات الآتية (وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة القومية الاقتصادية أو الخدمية وشركات ووحدات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام وشركات الأموال أياً كان شكلها القانونى وأياً كانت القوانين المنشأة وفقاً لأحكامها وشركات الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وفروع الشركات الأجنبية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة والمعاهد التعليمية والقطاعات والروابط والأندية والاتحادات والمستشفيات والفنادق ودور النشر بالقطاع الخاص والجمعيات على اختلاف أغراضها والمكاتب المهنية ومكاتب التمثيل الأجنبية ومنشآت الإنتاج السيمفانى والمسارح ودور التهو وصاديق التأمين الخاصة بالمنشأة بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ أو بمقتضى قوانين أخرى والمنشآت الأخرى التى يزيد رأسمالها على عشرين ألف جنيهاً والتى صدر بتحديثها قرار من وزير المالية) .

بخمس نسبة من كل مبلغ يزيد على عشرة جنيهات تدفعه على سبيل العمولة أو السمسرة أو مقابل عمليات الشراء أو التوريد أو المقاولات أو الخدمة إلى أى شخص من أشخاص القطاع الخاص فيما عدا الأخصاء ترد لشركات التأمين .

١٦ - جريمة عدم قيام أى من الجهات التى تتولى استيراد قيمة صادرات أشخاص للقطاع الخاص بخمس نسبة تحت حساب للضريبة من القيمة التى تستحق لكل مصدر .

١٧ - جريمة عدم قيام أى جهة من الجهات السالف بيانها فى البند (١٥) والتي تتولى بيع أو توزيع أى سلع أو منتجات صناعية أو حاصلات زراعية محلية أو مستوردة بإضافة نسبة على المبالغ التي تحصل عليها من أى شخص من أشخاص القطاع الخاص وذلك من تحت حساب الضريبة.

١٨ - جريمة عدم قيام أى جهة من الجهات السالف بيانها فى البند (١٥) بإضافة نسبة على الإيجارات التي تحصلها من المستأجرين للأماكن المملوكة لها والمعدة للإيجار أو التصنيع أو عند تقديمها أو إعدادها لأية خدمات أو مأكولات أو مشروبات وتحصيلها مع الإيجارات وبذات إجراءات التحصيل وذلك من تحت حساب الضريبة التي تستحق على هؤلاء المستأجرين .

١٩ - جريمة عدم قيام أى من الجهات التي تمنح تراخيص للإيجار بالجملة فى الخضرة والفاكهة والحبوب أو مزاولة النشاط للحرفيين بتحصيل مبلغاً من تحت حساب الضريبة ممن صدر باسمه الترخيص أو عند التعدد .

٢٠ - جريمة عدم قيام مصلحة الجمارك بتحصيل نسبة من قيمة واردات أشخاص القطاع الخاص من السلع المسموح بتوريدها للبلاد للتجار فيها تصديرها من تحت حساب الضريبة المستحقة عليهم أو عند التنازل عن هذه السلع إلى شخص آخر .

٢١ - جريمة عدم قيام المجازر بتحصيل مبلغ عن كل رأس عند قيامها الذبح لحساب أشخاص القطاع الخاص من تحت حساب الضريبة .

٢٢ - جريمة عدم قيام أفساط المرور بتحصيل مبلغ من تحت حساب الضريبة عند إصدار أو تجديد أى ترخيص أو نقل أية رخصة لأية سيارة أجرة أو نقل مملوكة لأشخاص القطاع الخاص .

٢٣ - جريمة عدم قيام الجهات السالف بيانها فى البنود

من ١٣ حتى ٢٢ بتوريد قيمة ما حصلته لحساب الضريبة المستحقة إلى مصلحة الضرائب فى المواعيد المقررة قانوناً والمحددة فى المادة (٤٦) .

٢٤ - جريمة عدم قيام الجهات السالف بيانها فى البند (١٥) بخفض نسبة محددة من كل مبلغ يزيد على عشرة جنيهات تدفعه إلى أصحاب المهن الغير التجارية .

٢٥ - جريمة عدم قيام أقلام كذاب المحاكم أو مأمورية الشهر العقارى بتحصيل مبلغ من تحت حساب الضريبة عند تقديم الدعاوى أو الطعون أو عند التأشير على المحررات بالصلاحية للشهر من المحامى الموقع على الصحيفة أو المحرر .

٢٦ - جريمة عدم قيام المستشفيات بتحصيل مبلغ من تحت حساب الضريبة من أى طبيب يقوم بإجراء عملية جراحية لحسابه الخاص فيها .

٢٧ - جريمة عدم قيام مصلحة الجمارك بتحصيل مبلغ من تحت حساب الضريبة من كل شخص يزاول للتخليص الجمركى من غير أشخاص القطاع العام .

٢٨ - جريمة عدم قيام الجهات المبينة فى البنود (من ٢٣ حتى ٢٧) بتوريد قيمة ما حصلته لحساب الضريبة المستحقة إلى مصلحة الضرائب فى المواعيد المقررة قانوناً والمحددة فى المادة (٧٨) .

(الجرائم الواردة فى البنود من ١٥ حتى ٢٨ وردت فى المادة ١٨٧ بند ثالثاً وعقوبة كل منها الغرامة التي لا تقل عن ٥٠ جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه) .

٢٩ - جريمة عدم قيام الممول بإسكاف مجموعة دفترية فى الأحوال التي أوجب فيها القانون ذلك (مادة ١٨٧ بند رابعاً والعقوبة على ارتكاب هذه الجريمة غرامة مقدارها ٣٠٠ جنيه وتضاعف الغرامة فى حالة العود خلال ثلاث سنوات) .

٣٠ - جريمة قيام أية من الجهات السالف بيانها فى البند

ملحوظة:

(يقدم هذا الاخطار إلى الإدارة العامة للحصر والإقرارات بمصلحة الضرائب إذا كانت مستأجراً لمقاول أو صاحب المهنة تقع في دائرة محافظة القاهرة أو إلى الإدارة العامة لضرائب المحافظة بالنسبة لباقي المحافظات)

٣٣ - جريمة عدم قيام أى جهة من الجهات التى تختص بالترخيص بطبع أو نشر الكتب والمؤلفات والمصنفات الفنية أو تسجيلها أو الإيداع لديها بإخطار مصلحة الضرائب فى كل حالة عن اسم المؤلف وعنوانه واسم الكتاب أو المصنف .

٣٤ - جريمة عدم قيام المختص فى أى جهة من جهات الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو النقابات التى سيكون من اختصاصها منح ترخيص مزاولة تجارة أو صناعة أو حرفة أو مهنة معينة أو يكون من اختصاصها منح تراخيص لبدء عقار أو لإمكان استعمال عقار فى مزاولة تجارة أو صناعة أو مهنة بإخطار مصلحة الضرائب عند منح أى ترخيص بالبيانات الخاصة بالترخيص ويطلب بالترخيص وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الترخيص .

٣٥ - جريمة عدم قيام المختص فى الجهات السالف بيانها فى البند السابق أو فى شركات أو وحدات القطاع العام أو للشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليهما أو فروع الشركات الأجنبية أو الجمعيات التعاونية أو المؤسسات الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة أو للمعاهد التعليمية أو الروابط أو الأندية أو الاتحادات بإخطار مصلحة الضرائب ببيان تفصيلي عن أى معاملة من تعاملاتها تزيد قيمتها على عشرة جنيهات تكون قد تمت مع أى تاجر من تجار القطاع الخاص مع بيان قيمة التوريدات أو المشتريات أو المقاولات أو الخدمات وما إليها والتي قد يؤديها إليها أى شخص من أشخاص القطاع

رقم (١٥) بالتعامل مع الممولين الذين يزاولون نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو الذين يزاولون مهنة حرة وغيرها من المهن غير التجارية أو شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم أو للشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أو البنوك أو للشركات أو المنشآت الأجنبية التى تعمل فى مصر سواء أكانت أصلية أو كان مركزها الرئيسى فى الخارج أو كانت فروعاً لهذه البنوك والشركات والمنشآت وهى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١١ للبندين (١ ، ٣) ممن ليس لديهم بطاقة ضريبية مثبت بها تاريخ تقديم الإقرار عن آخر سنة ضريبية .

٣٦ - جريمة عدم قيام مالك أو المنتفع بمقار مخصص كله أو بعضه لتجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية أو يكون به مركز أو فرع أو مكتب لأية شركة أو منشأة تجارية أو صناعية مصرية أو أجنبية بإخطار مصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ شغل أو تأجير هذه الأماكن مبدءاً به الأماكن المستغلة فى الأغراض المتقدمة ونوع التجارة أو الصناعة أو المهنة التى يزاولها شاغل المكان أو الأماكن المذكورة واسم المستغل سواء كان هو المالك أو المستأجر ، أو عدم تقديم إخطار بإنهاء الإيجار أو النزول عنه من الفترات المذكورة خلال شهرين من تاريخ النزول عن الإيجار أو إنهائه .

(ويقع عبء الإخطار المشار إليه على المالك والمستأجر معاً إذا كان من يزاول النشاط مستأجر من الباطن)

٣٧ - جريمة عدم قيام صاحب العقار الذى يجرى إنشاؤه أو ترميمه أو هدمه بإخطار مصلحة الضرائب عن المقاولين وأصحاب المهن غير التجارية الذين تم الاتفاق معهم على إنشاء أو ترميم أو هدم كل أو بعض للعقار وذلك خلال شهر من تاريخ الحصول على الترخيص بالبناء أو الهدم أو الترميم أو تاريخ التعاقد أو بعد بدء العمل أيهما الأسبق .

الخاص وإيضاح قيمة أية مردودات منصرفة أو رد تجارى أو خصم مسموح واسم الشخص الذى تم للتعامل معه وعنوانه وعنوان المنشأة ورقم بطاقته الضريبية والمأمورية التابع لها فى المواعيد المقررة قانوناً .

(الجرائم الواردة فى البنود من ٣٠ إلى ٣٥ وردت فى المادة ١٨٧ بند خامساً والعقوبة المقررة على ارتكاب أى جريمة منها هى الغرامة التى لا تقل عن ١٠٠ جنيه لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه وتكون الجهة التابع لها المخالف مسئولة معه بالتضامن عن أداء الغرامة) .

٣٦ - جريمة عدم التزام أى شخص يؤول أو ينتقل إليه دين ذو عائد مهما تكن الطريقة التى آل أو انتقل بها الدين بالتحقق من تنفيذ الأحكام الواردة فى المواد من ١ حتى ١٣ من القانون سواء من جانب الدائن أو المدين .

* هذا مع إعتباره مسئولاً عن المبالغ التى لم يتم حجزها وتوريدها فى المواعيد المقررة .

٣٧ - جريمة عدم التزام أى شخص يحصل على أى من إيرادات القيم المالية الأجنبية الخاضعة للضريبة طبقاً لحكم المادة ٦ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتسديد نسبة تعادل ٣٢٪ من قيمة الإيرادات المنصوص عليها فى البندين (٣) ، (٤) من المادة ٦ المشار إليها التى حصل عليها لمأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه الإيراد .

٣٨ - جريمة عدم قيام الدائن بالنسبة لعوائد الديون المطلوبة للبنوك ودرر التمليف وشركات الأموال التى مركزها مصر أو لها فرع فيها بتوريد الضريبة فى المواعيد وطبقاً للإجراءات المقررة قانوناً .

٣٩ - جريمة عدم قيام الدائن بالنسبة لعوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بمقتضى عقود رسمية محررة فى مصر أو فى الخارج ومشمولة بالصيغة

التنفيذية فى مصر عند تسديد أى من مبالغ العائد بتوريد نسبة ٣٢٪ من المبلغ المسدد إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ دفع هذا المبلغ .

٤٠ - جريمة عدم قيام الدائن بالنسبة لعوائد الديون المبينة فى البند السابق والتى لم تسدد كلها أو بعضها فى ميعاد الاستحقاق بإبلاغ المأمورية المختصة بذلك خلال شهرين من ميعاد الاستحقاق .

٤١ - جريمة عدم قيام أى شخص يكون قد تم حجز أية مبالغ منه كضرائب مستحقة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ومقيماً بمصر بتقديم إقرار مبيئاً به كل التفاصيل الخاصة بذلك للعوائد إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ دفع العوائد إليه .

٤٢ - جريمة قيام ورثة صاحب أى منشأة بتقديم إقرار عن نتيجة نشاط مورثهم خلال تسعين يوماً من تاريخ الوفاة .

٤٣ - جريمة عدم قيام الملتازل بتقديم إقرار مستقل مبدياً به نتيجة المعطيات بالمنشأة المتنازل عنها حتى تاريخ التنازل ومرفقاً به المستندات والبيانات اللازمة لتحديد الأرباح حتى تاريخ التنازل وذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ التنازل .

٤٤ - جريمة عدم قيام أياً من أصحاب الأعمال من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ممن يعمل لديهم أى من العاملين أو العمال بمرتب أو مكافأة أو أجر أو أتعاب بتقديم كشف مبيئاً فيه أسماء ومحال إقامة وظائف العاملين لديهم ومقار ومريعاتهم أو ماهياتهم أو أجورهم أو أتعابهم إلى المأمورية المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو العمل .

٤٥ - جريمة عدم قيام أياً من مديرى الشركات والمنشآت أو الهيئات الخاصة أو الجمعيات أو المعاهد التعليمية بتقديم كشف متضمناً ما سبق بيانه فى البند السابق بالإضافة إلى اسم ومحل إقامة أى شخص يشغل وظيفة مدير أو عضو أو

سكرتير مجلس إدارة هيئة مراقبة أو لجنة أو غير ذلك ومقدار أتعابه أو مكافأته ولو كان تقديرها مقوماً بقرار يصدر من مجلس الإدارة أو الجمعية العامة ومقدار كل مبلغ يدفع إلى أى شخص بمناسبة قيامه بعمل من أعمال مهنته على سبيل العمولة أو السمسرة أو اللرد التجارى أو غير ذلك من الاتعاب أو الهبات أو المكافآت سواء أكان دفعها بصفة دائمة أم بصفة عارضة إلى المأمورية المختصة وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو العمل .

٤٦ - جريمة عدم التزام أى من الأفراد أو للشركات أو الهيئات الخاصة أو الجمعيات أو المعاهد التعليمية الذين يدفعون إيرادات مرتبة لمدى الحياة بتقديم كشف ببيان وأسماء ومحل إقامة أصحاب الإيرادات المذكورة ومقدارها وشروط دفعها إلى المأمورية المختصة وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تولد الحق فى الإيراد .

٤٧ - جريمة عدم قيام الممول بإبلاغ المأمورية المختصة بكل تعديل يطرأ على البيانات المتعلقة بالكشوف السالف بيانها فى البلود ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ وذلك خلال أربعين يوماً من تاريخ حدوثه .

٤٨ - جريمة عدم مستحق الإيراد أو الخاضع للضريبة على المرتبات أو ما فى حكمها فى حالة ما يرادهم كصاحب العمل أو الملتزم بدفع الإيراد الخاضع للضريبة غير مقيم فى مصر أو لم يكن فيها مركز أو منشأة بتوريد الضريبة إلى المأمورية المختصة طبقاً للأوضاع والمواعيد .

٤٩ - جريمة عدم قيام أى من الموظفين للموميين المختصين بإبلاغ مصلحة الضرائب بكل بيان يتصل بعملهم من شأنه أن يحمل الاعتقاد بارتكاب غش فى أمور الضرائب أو ارتكاب طرق احتيالية الغرض منها أو يقترب عليها التخلص من أداء الضريبة أو يكون من شأنها عدم أدائها سواء أكان هذا العلم بمناسبة دعوى قضائية أو تحقيق جنائى ولو انتهى بالحفظ .

٥٠ - جريمة عدم قيام أى من الشركات أو البنوك أو المنشآت أو الهيئات أو غيرها من المنصوص عليها فى المادة (١٧٧) بموافاة مصلحة الضرائب ببيان عن الأموال والقيم التى لحقها للتقادم خلال السنة السابقة وألت ملكيتها طبقاً للمادة (١٧٧) وذلك خلال ميعاد لا يجاوز آخر مارس من كل سنة .

٥١ - جريمة عدم توريد المبالغ أو القيم المذكورة فى البند السابق إلى الخزنة وذلك وقت تقديم البيان المشار إليه فى المادة (١٧٧) أو على الأكثر خلال الثلاثين يوماً التالية .

(الجرائم الواردة فى البلود من ٣٧ حتى ٥١ وردت فى المادة ١٨٧ بند سادساً والعقوبة المقررة على ارتكاب أى جريمة منها هى الغرامة التى لا تقل عن ٥٠ جنيهًا ولا تجاوز ٢٠٠ جنيه وتضاعف الغرامة فى حالة العود خلال ثلاث سنوات) .

٥٢ - جريمة عدم قيام أى من مالك العقار أو المملوك عن إدارته بالاختار عن الوحدات المفروضة الموجودة فى العقار ولو لم يكن مزجراً لها بوصفها مفروضة .

(هذه الجريمة وردت فى المادة ١٨٧ بند سابعاً والعقوبة المقررة لها هى الغرامة التى لا تقل عن ٢٠ جنيهًا ولا تجاوز ٢٠٠) .

٥٣ - جريمة عدم قيام أى صاحب مهنة بقيد أى مبلغ أو لم يسلم إلى كل من يدفع إليه مبلغ الإصصال المنصوص عليه فى المادة (٧٣) .

(هذه للجريمة وردت فى المادة ١٨٧ بند ثامناً والعقوبة المقررة لها هى الغرامة التى لا تقل عن ٢٠ جنيهًا ولا تجاوز ١٠٠ جنيه) .

هذا ويجب ملاحظة أنه يحكم بتعمييض لا يقل عن ٢٥٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة فى حالة مخالفة أحكام المادة (١٤) والفقرة الأولى من المادة (١٠)

والفقرة الأخيرة من رابعاً من المادة ١١١ مكرر (١) والمادة (١) وذلك طبقاً لنص المادة ١٨٩ .

كما يحكم بتعويض يعادل قيمة ما لم يخصص أو يصف أو يحصل أو يورد إلى مصلحة الضرائب لحساب الضريبة المستحقة على الممول طبقاً لأحكام المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ من القانون مع إلزام المخالف بتوريد المبالغ المخصوصة أو المضافة أو المحصلة لحساب الضريبة وفي حالة للعود يضاعف التعويض وفي جميع الأحوال تكون الجهات التابع لها المحكوم عليه مسئولة معه بالتضامن في أداء التعويض والمبالغ التي تزام المخالف بتوريدها ، وذلك طبقاً لنص المادة ١٩٠ .

المبحث الخامس

القيود التي ترد علي حق النيابة العامة بخصوص جرائم التهرب الضريبي

تختص النيابة العامة بحسب الأصل برفع الدعوى الجنائية دون قيد وذلك بوصفها سلطة الاتهام ، وقد خرج المشرع في بعض الحالات على هذا الأصل وغل يد النيابة العامة وجعل حقها في رفع الدعوى الجنائية مقيد بتقديم شكوى أو إذن أو طلب .

ومن بين الحالات التي قيد فيها القانون سلطة النيابة العامة في إتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى العرمية الجرائم الضريبية لما لهذه الجرائم من صلة مباشرة بالناحية الاقتصادية للبلاد .

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة (١٩١) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ - الضريبة الموحدة - على (تكون إحالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلى النيابة العامة بقرار من وزير المالية ولا ترفع الدعوى العرمية عنها إلا بطلب منه) .

وعلى ذلك فإذا لم يصدر الطلب المنصوص عليها في المادة المذكورة وللذى أوجبه القانون فلا يجوز للنيابة العامة أن تبشر أى إجراء من إجراءات التحقيق .

شروط صحة الطلب :

يشترط لصحة الطلب والذى تسترد النيابة العامة بموجبه سلطاتها في رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق ما يلى :

١ - أن يقدم الطلب ممن أناط به القانون مهمة تقديمه (وهو وزير المالية بالنسبة لجرائم التهرب الضريبي) وإذا صدر الطلب من شخص غير مختص بإصداره وقع الإجراء باطلا ولا يصححه الإقرار أو الاعتماد اللاحق ممن أناط به القانون أن يصدر عنه .

٢ أن يكون الطلب مكتوباً والحكمة من اشتراط ذلك تقتضى ان يكون الطلب موقماً من صاحب السلطة فى إصداره .
التنازل عن الطلب :

يجوز لمن خوله القانون سلطة تقديم الطلب أن يتنازل عنه إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتقتضى الدعوى الجنائية بالتنازل ، والتنازل بالنسبة لأحد المتهمين يعد تنازلاً بالنسبة للباقيين (المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية معدل القانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤) .

ويجب التمييز بين التنازل عن الطلب كشكل من أشكال انقضاء للدعوى الجنائية والتصالح وإن كان التصالح يشترك مع التنازل فى أن كلا منهما يعد فى حد ذاته سبباً لانقضاء الدعوى الجنائية .

ولا يمكن القول تبعاً لذلك بأن الصلح يعتبر شرطاً لصحة التنازل عن الطلب والقول بخير ذلك يؤدى إلى إهدار القيمة القانونية لكل من الصلح والتنازل باعتبار أن كلا منهما يعد سبباً فى حد ذاته لانقضاء الدعوى الجنائية وبالتالي فإنه يجوز لمن أناط به القانون مهمة تقديم الطلب - وهو وزير المالية فى

جرائم التهريب الضريبي - أن يتنازل عن الطلب دون التقيد بشرط ما وفي هذه الحالة تنقضي الدعوى الجنائية بطريق التنازل لا بطريق الصلح .

ويجوز لوزير المالية وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ - الصربية الموحدة وقرار منه إحالة الجرائم المنصوص عليها في قانون الضرائب إلى النيابة وفي هذه الحالة تباشر النيابة العامة إجراءات التحقيق بمعرفتها ووفقاً لما يترأى لها فإذا انتهت النيابة العامة إلى وجود شبهة جريمة يمكن أن تسب إلى الجاني فإنها لا تستطيع رفع الدعوى الجنائية أو إحالتها إلى المحكمة المختصة إلا بعد الرجوع إلى وزير المالية في هذا الشأن فإذا وافق على رفع الدعوى العمومية ضد المتهم فإنه يحق للنيابة العامة في هذه الحالة إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة بالشروط المحددة في قانون الإجراءات الجنائية .

فإذا لم يوافق وزير المالية على رفع الدعوى العمومية فلا تستطيع النيابة العامة إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة وتعتبر عدم موافقة وزير المالية على رفع الدعوى العمومية في مثل هذه الحالات بمثابة تنازل منه عن قرار الإحالة السابق صدوره إلى النيابة العامة وبالتالي انقضاء الدعوى الجنائية بطريق التنازل .

وقد جاءت المادة (١٩١) المشار إليها لتؤكد ذلك حيث نصت الفقرة الأولى منها على (تكون إحالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلى النيابة العامة بقرار من وزير المالية ولا ترفع الدعوى العمومية عنها إلا بطلب منه) . ولم ينص القانون على ضرورة صدور التنازل في شكل معين وبالتالي فإن التنازل ليس له شكل خاص ويجب في رأينا أن يكون التنازل صريحاً وجرى في مضمونه ، ويجوز لأن يتم التنازل في أي دور من أدوار الدعوى العمومية إلى أن

يصدر فيها حكم قضائي بات وبالتالي يجوز التنازل ولو كانت الدعوى أمام محكمة النقض والقول بغير ذلك يتنافى مع الحكمة التي قررها المشرع في ضرورة أن يصدر طلب من وزير المالية لرفع الدعوى العمومية في قضايا التهريب الضريبي فوزير المالية يمكنه في الأصل عدم تقديم هذا الطلب وبالتالي عدم رفع الدعوى العمومية ومن يمكن الأكثر بماك الأقل .

وأيضاً يجب النظر إلى ارتباط جرائم التهريب الضريبي بالاقتصاد القومي وتأثيرها المباشر عليه . ويجب ألا يكون التنازل مطلقاً على شرط إذ يجب الدريث حتى يتحقق ثم يصدر التنازل بعد ذلك .

المبحث السادس

طرق انقضاء الدعوى الجنائية في

جرائم التهريب الضريبي

تنقضي الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الضريبي بالصلح أو التنازل أو وفاة المتهم كما تنقضي أيضاً الدعوى الجنائية بالتقادم وفقاً للقواعد المحددة قانون الإجراءات الجنائية .

أولاً : التصالح في دعوى التهريب الضريبي :

يعد الصلح أهم أسباب انقضاء الدعوى الجنائية في قضايا التهريب الضريبي وقد عرفت المادة (٥٤٩) من القانون المدني الصلح بأنه (عقد يحسم به الطرفان نزاعاً قائماً أو يتوقيان به نزاعاً محتملاً وذلك بأن يشترك مع الصلح الجنائي في إنعقاد كل منهما بتلافي إرادة الطرفين وهما السمول ومصالحة الضرائب في حالة التصالح المنطق بدعاوى التهريب الضريبي .

ويترتب على التصالح في دعاوى التهريب الضريبي انقضاء الدعاوى الجنائية وذلك وفقاً لصريح نص الفقرة

الأخيرة من المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

الطبيعة القانونية للصلح الجنائي في دعاوى التهريب الضريبى :

ذهب جانب من الفقه إلى اعتبار النظام الذى يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية إيرادهم دفع المتهم باختياره مبلغاً معيناً من النقود يندرج تحت ما يسمى بنظام الخضوع الاختيارى (Obligation volon Tairp) .

وذهب جانب آخر إلى أن نظام الصلح الجنائي الضريبى يقف وسطاً بين التحكيم والتنفيذ الاختيارى المعجل للعقوبة وإن هذا الانقضاء الاختيارى هو اتفاق تتحول بمقتضاه الجريمة التى يعاقب عليها القانون بعقوبة جنائية إلى مجرد خطأ إدارى .

وقيل بأن هذا الخضوع الاختيارى ليس صلحاً فى حقيقته لأن الإدارة لا تملك اختياره وإنما المتهم - الممول - وحده هو الذى يملك هذا الإختيار وبالتالي فهو عمل قانونى من جانب واحد .

وفى رأينا أن الصلح الجنائي الضريبى يعد عملاً قانونياً إجرائياً إلا أنه يتوقف أولاً على إرادة الممول - المتهم - إذ لا يمكن للطرف الآخر - الإدارة ممثلة فى مصلحة الضرائب - أن ترغم الطرف الأول على قبول التصالح وبالتالي يخرج التصالح عن كونه عقد إذعان - كما ذهب بعض الفقهاء - ولا يعقد التصالح إلا بعد تلاقى وجه نظر الممول وإرادته مع وجهه نظر الإدارة وقبول كل منهما لوجهة نظر الآخر وبالتالي يتحقق الاتفاق بينهما على التصالح ويكون للممول المتهم مناقشة الإدارة فى الأسس الفنية التى يبنى عليها مقدار

الضرائب التى لم تؤد إلى مصلحة الضرائب والتى تحدد نسبة التعويض وفقاً لها .

ولا يكون للطرف الأول - الممول المتهم - أو الطرف الثانى - مصلحة الضرائب - مناقشة النسب التى يقوم الممول بسدادها من مقدار الضرائب التى لم تؤد والتى حددتها المادة (١٩١) بمقدار ١٠٠ ٪ مما لم يؤد من الضريبة وحتى تاريخ رفع الدعوى العمومية أو ١٥٠ ٪ مما لم يؤد من الضريبة إيرادهم كانت للدعوى العمومية قد رفعت ولم يصدر فيها حكم نهائى . وخلاصة القول أن الصلح الجنائي فى دعوى التهريب الضريبى - فى رأينا - عملاً قانونياً إجرائياً يتوقف على إرادة الممول المتهم وينعقد باتفاق وإرادة المتهم والإدارة معاً .

أثار الصلح :

يترتب على الصلح الجنائي الضريبى ما يلى :

١ - يوجب الصلح للخرافة حقاً فى الحصول على المبلغ الذى أسفر عنه الاتفاق بين الطرفين .

٢ - يترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية فإذا تم الصلح قبل رفع للدعوى العمومية تعين على النيابة العامة أن تأمر بحفظ الأوراق ، فإذا تم الصلح بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة الجنائية المختصة تعين على المحكمة أن تقضى ويتحقق أثر الصلح فى انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الممول للمتهم الذى كان طرفاً فى الصلح دون غيره من المتهمين .

ثانياً - التنازل :

ونحن نحيل فى التنازل إلى ما سبق أن ما أوضحناه بخصوص التنازل كسبب من أسباب انقضاء

ثالثاً - وفاة المتهم :

تنص المادة (١٤) من قانون الإجراءات الجنائية على انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم فإذا طرأت وفاة المتهم أثناء إجراءات التحقيق فإن النيابة العامة تصدر قراراً بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم ، أما إيرادهم طرأت الوفاة بعد إحالة المتهم إلى المحكمة الجنائية وأثناء نظر الدعوى أمامها تعين على المحكمة بأن تقضى بانقضاء الدعوى الجنائية ضده لوفاة .

فإذا حدثت وفاة المتهم بعد صدور حكم نهائي في الدعوى الجنائية فإنها تمنع تنفيذ هذا الحكم بكافة ما اشتمل عليه من قضاء عدا المصادرة المشار إليها في المادة (١٤) من قانون الإجراءات الجنائية وعدا قضاء التعويض المدني إذ أنه قابل للورود على تركه المتوفى ويأخذ للتعويض الوجوبى الواجب الحكم به طبقاً لنص المادة ١٨١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ حكم التعويض المدني من عدم انقضاء بوفاة المتهم وذلك لكونه قابل للورود على تركه المتوفى .

رابعاً : انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة :

نصت المادة (١٥) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه (تنتضى الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفي مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات ، وفي مواد المخالفات بمضى سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

وكما سبق أن ذكرنا فإن جرائم التهرب الضريبى جرائم مستمرة وينطبق بشأنها القواعد المتعلقة بتقادم الدعوى الجنائية في الجرائم المستمرة .

التهرب الضريبى والبعد الاجتماعى

من الأهمية بمكان أن يصدر القانون الضريبى فى أى دولة من الدول عن سياسة ضريبية مصاغة بطريقة متكاملة ومتوازنة ، وذلك أى كان نوعية الأهداف المتوخاة من فرض واجبات الضرائب فى المجتمع ، فمن المعلوم أنه يمكن أن يكون للضريبة بصفة عامة ثلاثة أهداف رئيسية - هدف مالى (الحصول على أكبر حصة ممكنة وهو ما يعرف بالهدف الجبانى) - وهدف اجتماعى (المساهمة فى تحقيق العدالة الاجتماعية) - وهدف اقتصادى (دفع عملية التنمية الاقتصادية) .

هذا ويمكن القول بأن الهدف المالى (أو الجبانى) مثلاً فى (الحصيلة) يكاد يطفى على أهداف أخرى عند فرض وجباية الضرائب ويؤدى ذلك إلى آثار سلبية تتصل بشكل مباشر للبعد الاجتماعى للضريبة وبالتالي فإن هناك ارتباطاً لا يقبل للتجزئة بين الاجتماعى للضريبة ومحاولة للتهرب من الضرائب .

ويقوم البعد الاجتماعى على عنصرين أساسيين : الأول عنصر بشرى ينطق وجهه الأول بمأمور الضرائب باعتبار أنه يمثل السلطة الضريبية ومنفذ للسياسات الضريبية التى تتبناها الدولة بل أنه يساهم بشكل أساسى فى تنفيذ هذه السياسة وبالتالي فإنه يجب الاهتمام بمأمور للضرائب وبيداً ذلك منذ اختياره إذ يجب أن يتم الاختيار وفقاً لمجموعة من الشروط المتعلقة بشخصية من يصلح لهذا العمل وكذلك المؤهلات العلمية الواجب الحصول عليها ، كما يجب الاهتمام بالدورات التدريبية التى تجعل من مأمور للضرائب عالماً بكافة القوانين للضريبة وكيفية تطبيقها بالشكل الذى يتفق وصحيح القانون

والعمل على تنمية ذلك بشكل مستمر- ويمكن القول أن وزارة المالية تبذل جهداً ملموساً في هذا المجال .

فإذا كنا ننظر إلى أمور الضرائب باعتبار أنه قاضي مال فإنه يجب أن تتضمن القوانين الضريبية للنصوص التي تعطي هذا القاضي الحصانة التي تجعله لا يتردد بإعطاء الحق لصاحبه سواء كان صاحب هذا الحق هو الممول أما أنها الخزينة العامة مع الأخذ في الاعتبار أن الأول هو الذي يجب أن يكون التطبيق لصالحه .

والوجه الثاني من العنصر البشري هو الممول المخاطب بأحكام القوانين الضريبية وهو الطرف كان أهمها يكن في الوعي الضريبي الواجب توافره لدى الممول وهنا يجب القول بأن زيادة الوعي الضريبي مسئولية كل أبناء الوطن .

الثاني : السياسة الضريبية وضرورة تقيد القوانين الضريبية بالمبادئ الدستورية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمساواة في تحمل التكاليف والأعباء العامة ، إذ لا يكفي أن تكون الضرائب متوافقة مع مبدأ قانونية الضريبة وتطبيقه بل ينبغي علاوة على ذلك أن تقيد القوانين الضريبية بتنظيم الفنى والمبادئ التي أصبحت تمثل الدستور الواجب احترامه والمتعلقة بالعدالة الاجتماعية وضرورة أن يكون العبء الضريبي مرتبطاً بالمقدرة التكاليفية الحقيقية للممول ومساواة المواطنين أمام تحمل التكاليف والأعباء العامة - نص دستورنا الدائم على تلك المبادئ بشكل صريح - وبالتالي فإنه من الضروري أن تكون الإعفاءات الضريبية متناسبة مع الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها مع الأخذ في الاعتبار أن سياسات الإعفاءات الضريبية لم تعد المحرك الرئيسي لزيادة الاستثمار ، كما أن سعر الضريبة والإعفاءات المتعلقة بالأعباء

العائلية لها أثر مباشر في حالات التهرب ، ويمكن القول بأن القوانين الضريبية كلما كانت تراعى تلك المبادئ الدستورية كلما كانت أكثر احتراماً من قبل المخاطبين وهو ما يؤدي في النهاية إلى تقليل حالات التهرب .

يضاف إلى ذلك أنه وإن كانت الضريبة فريضة مالية ينفعها الممول جبراً إلى الدولة مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة بشكل نهائي ودون أن يعود عليه نفعاً خاص من دفعها إلا أن تأكد المواطنين من أن إنفاق هذه الإيرادات يجب أن يتم بالشكل الذي يعود على المجتمع ككل بالنفع وأن تحظى المجالات الأساسية للحاجات العامة والمتعلقة بالتنظيم والصحة والأمن بمقدار مناسب بالقدر الذي يعود بالنفع ولو بشكل غير مباشر على كل دافع ضرائب وغيره من المواطنين ويجب أن ننظر إلى ذلك بعين الاعتبار .

المخلص التوصيات

البعد الاجتماعي في التهرب الضريبي له بعدان :
- أحدهما يتعلق بالعنصر البشري في الإدارة الضريبية ممثلاً في مأمورية للضرائب والآخر يتعلق في العنصر البشري الذي يتعامل مع الإدارة الضريبية ممثلاً في الممولين وهذان يمثلان البعد الأول .
- أما للبعد الثاني - فيتمثل في الوعي الضريبي وله بعدين أيضاً :

الأول في نمو الوعي الضريبي .
والثاني يتمثل في نشر الوعي الضريبي .
والذي ينتج عن هذا البعد أزمة الثقة بين مصلحة الضرائب والممولين .

وقبل أن نتحدث ونوضح البعد الاجتماعي في التهرب

الضريبي يجب ان تعرف ونؤكد على معلومتين هامتين وهما:

١ - يجب أن يطعم مأمور الضرائب ويضع في اعتباره بأن الضريبة عبء ثقیل على الممول وأن الضريبة تؤخذ قهراً وجبراً لما للدولة من ولاية دولية أى مقابل مباشر مثل الرسم. ولكن يدفعها الممول بواعز من ضميره ووعيه وشعوره بالانتماء .

٢ - كما يجب ان يطعم أيضاً حقيقة مؤكدة بأن الضريبة تصيب الإنسان في أعز ما يملك وهو ماله ويؤديها مرعفاً . لذلك يجب أن يكون حسن التعامل والسلوك السليم من قبل مأمور الضرائب مع الممول وأن يؤدي عمله دون أى مشاكل ويأخذ حق الدولة في ظل ما رسمه القانون بكل أمانة وعدل وهذا لا يتأني إلا :

١ - بإلزام المأمور بكافة قوانين الضرائب عامة وخاصة القوانين التي تحصل بمجال عمله ويعمل على تنمية هذه القدرة العلمية بصفة مستمرة - عن طريق التدريب والمؤتمرات والإطلاع المستمر وإلمامه بكافة التعليمات .. إلخ

٢ - أن يهتم بمظهره ويكون على قدر من الكياسة واللباقة وحسن التصرف وحسن استقبال الممولين والرد على كافة استفساراتهم وإرشادهم وتوجيههم مما يحقق ذلك إزالة عدم الثقة في نفوس الممولين التي هي إحدى الأسباب الرئيسية والأساسية في تفنن الممول في التهرب من الضريبة - وعدم وجود انتماء ودفع الضريبة بواعز من ضميره ووعيه برضاء تام ويحول العبء الثقيل للضريبة إلى قناعة تامة في سدادها بكل سهولة ويسر .

ويتم عمل تدريب للمأمور المستجد والتقديم (بكيفية السلوك السليم للوصول إلى التصرف الأمثل لمأمور للضرائب) .

ولكى يتحقق ذلك يجب ان نبدأ من التشريع والقانون .

فيجب أن يكون التشريع ونصوصه ليس بها غموض وليس - وبسيطة وسهلة وواضحة ودقيقة الدلالة والمعنى وليس بها أى ثغرات يستغلها أصحاب النفوس الضعيفة - وعديمو الضمير في التفوذ منها للتهرب من دفع الضريبة بدلاً من أدائها كواجب وطني وواعز في الضمير والانتماء .

كما يجب أن يدفع الممول الضريبة بما يتفق مع قدرته التكليفية على السداد وهذا أمر لا يتحقق إلا إذا كانت أسعار الضريبة تتناسب مع دفعها وما يخفق مع قدرتهم وهذا أحد أهم أسباب أركان الضريبة حتى لا يكون سر الضريبة سبباً في التهرب من الضريبة .

كما لا يطلق الإعفاءات دون ضابط أو رابط لمن لا يستحق هذا الإعفاء أو إعطاء مميزات قد يستغلها أصحاب النفوس الضعيفة وبدلاً من إطلاق الإعفاءات أن يكون بدلاً منها منح خصومات من الربح لبعض الأنشطة أو السهول أفضل من الأعباء مع منح بعض التيسيرات لهذه الأنشطة أو المنشآت التي تعامل في التصدير والإستيراد ، وهذا سيؤدي إلى خلق الوعي والشعور بالانتماء للبلد وفي وجود الثقة بين المصلحة والممول .

ويجب أن نطمح حقيقة هامة جداً ومؤكدّة بأن تحقيق العدالة الاجتماعية هي العنصر الأول والأساس في أى نظام ضريبي وخاصة الضريبة الموحدة وعندما يتحقق هذا فسوف يكون البعد الاجتماعي لمجتمع يطبق نظام ضريبي يحقق العدالة الاجتماعية وسوف يكون هذا البعد الاجتماعي بعداً فعالاً وإيجابياً سيؤدي في النهاية إلى إيجاد الثقة بين مصلحة الضرائب والشعور بالانتماء وسداد الضريبة بكل رضاه دون

اللجوء إلى وسائل التهرب أو تجنب الضريبة وهذا لا يتأتى إلا بتحقيق التوصيات الآتية :

النتائج والتوصيات

١ - إن نمو الوعي الضريبي بتدريس مادة الضرائب منذ الصغر في المدارس ابتداء من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة .

٢ - نشر الوعي الضريبي بالتدريب الدائم وعمل الندوات والمؤتمرات وبمعرفة وسائل الإعلام المختلفة (إذاعة - تلفزيون - إنترنت - الصحافة .. إلخ) .

٣ - الاهتمام بالتصبر البشري في الإدارة الضريبية مثل الاهتمام بالوسائل والعناصر الغير بشرية بأعطاء الأمور الحسنة والاهتمام بالتواحي المادية وتوفير كافة وسائل مظاهر حياته .

٤ - إزالة عوامل عدم الثقة بين الممول والمصلحة بمقد الاتفاقات التي تعمل على إزالة الصعوبات وتذليل كافة العوائق والأمور التي كانت تؤدي إلى عدم الثقة .

وتيسير الإجراءات ووضع الأسس الفعالة والواقعية حتى لا يضطر الممول لاتخاذ كافة السبل والطرق للتهرب لإحساسه وشعوره بالظلم سواء من القوانين أو المعاملة من قبل الإدارة الضريبية والنمسف في تحصيل الضريبة والدليل على هذا ان الاتفاقات التي يتم عقدها من الأطراف المعنية من القرية التجارية والتجار والغابات المختلفة في أكثر من نشاط (سيارة الأجرة - المخازن - المقاهي - المطاعم - مطاحن البن - وقطع السيارات - والصيادلة .. إلخ) أدى ذلك إلى خلق الثقة بين الممول والمصلحة وهذا أدى إلى ان يسعى الممول إلى المصلحة بالاتفاق وسداد الضريبة من أعز من الضمير بكل رضا ويسر وسهولة .

ومن ثم خلاصة ما سبق بأن الاهتمام بالبعد الاجتماعي سوف يكون نتيجته ومحصلته هو خلق الثقة بين الممول والمصلحة والبعد تماماً عن التهرب من الضريبة وزيادة نمو الوعي الضريبي سواء لدى الممول أو المأمور وزيادة نشر الوعي الضريبي - وينعكس ذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية للنظام الضريبي ويؤدي ذلك في نهاية الأمر إلى أن يؤدي الممول الضريبة طبقاً لمقدرته التكلفية على الدفع وبكل رضا .

قائمة المراجع

- ١ - للجرائم الضريبية أ.د أحمد فتحى سرور - طبعة ١٩٩٠ - مكتبة نقابة المحامين .
- ٢ - الموسوعة الضريبية - مجموعة نصار - حسن عبد الرحمن نصار وممدوح البرعى - طبعة ١٩٩٥ - الاسكندرية .
- ٣ - قضاء النقض الضريبي الأستاذ الدكتور المستشار أحمد حسنى - طبعة ١٩٩٨ .
- ٤ - مجلة التشريع الضريبي - اعداد مختلفة نشرة تصدرها مصلحة الضرائب .
- ٥ - قانون الإجراءات الجنائية الدكتور أحمد إبراهيم - طبعة ١٩٨٩ .
- ٦ - التشريع الضريبي المصرى الأستاذ الدكتور عادل أحمد حشيش - طبعة ١٩٩٨ .
- ٧ - للتهرب الضريبي - الدكتور محمد عبد المنعم داود - طبعة ١٩٩١ .
- ٨ - الدليل المالى والضريبي العدد ٢، ١ حسن عبد الرحمن نصار وممدوح البرعى - طبعة ١٩٩٦، ١٩٩٨ .
- ٩ - محاضرات لطلبة الدراسات العليا فى الضرائب - أسعد شوقي فتح الله .

رأس المال المصدر، والندفوع
١٢٢ مليون دولار أمريكي



رأس المال المرخص به
٥٠٠ مليون دولار أمريكي

بنك الإسلامى المصرى

شركة مسجلة بمصر

نتائج البنك

فى نهاية الربع الثالث من العام المالى ٢٠٠١ م

بيان بالنتائج للحقة	نهاية سبتمبر م ٢٠٠١	التاريخ المقابل من العام السابق	معدل النمو /
■ إجمالى أصول البنك	١٠٤٣٧,٧	٨٨٨٣,٩	١٧,٥
■ جملة ودائع العملاء	٨٧٣٠,٨	٧٣٤١,٧	١٨,٩
■ أرصدة التوظيف والاستثمار	٩٥٦٩,٦	٨١٣٧,٧	١٧,٦
■ حقوق الملكية	٣٤٤,٣	٣٠٤,٨	١٣,٠
■ للخصصات	٦٤٣,٩	٥٧٤,٢	١٢,١

ويتيح البنك لعملائه مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية المتميزة تؤدى بأحدث الوسائل وتشمل :

- حسابات استثمارية متعددة للزاياء ومتنوعة الآجال والخصائص .. بالجنه المصرى والعملات الأجنبية ... تتفق جميعها وأحكام الشريعة الإسلامية ... تحقق عوائد تنافسية فى السوق المصرىة ... فضلاً عن الشهادة الإدخارية الثلاثية بالجنه المصرىة ذات العائد المتغير التى تتمتع بعائد متميز وتتيح لحائزها أداء العمرة .
- تمويل للمشروعات فى شتى الأنشطة الاقتصادية من خلال أدوات التوظيف الإسلامية كالإيجارات والمشاركات والمضاربات وغيرها
- بيع وشراء النقد الأجنبى وتحصيل الشيكات والكمبيالات وأداء خدمات التحويلات الخارجية من خلال إدارات متخصصة وشبكة واسعة من المراسلين وكذا أداء خدمة التحويلات للحيلة بالجنه المصرىة باستخدم نظام السوفيت .
- خدمة الصارف الألى التى تتيح التعامل مع البنك لمدة ٢٤ ساعة يومياً و ٧ أيام أسبوعياً فضلاً عن خدمة البنك الصوتى
- خدمات أمناء الاستثمار وتتضمن تأسيس الشركات وتلقى الاكتتاب وإنشاء اتحادات الملاك ومتابعة التنفيذ والإشراف اللالى على مشروعات العملاء وتسويق الأراضى والعقارات وإقامة المعارض فى الداخل والخارج وسداد كافة الإلتزامات الدورية نيابة عن العملاء .

فروع البنك

المركز الرئيسى وفرع القاهرة : ١٩١٣ ش كورنيش النيل فروع : الأزهر - غمرة - مصر الجديدة - القى
أسبوط - سوهاج - الإسكندرية - دمهور - طنطا - بنها - النصورة - الحلة الكبرى - السويس - الزقازيق
الإدارة العامة لأمناء الاستثمار خدمتكم فى المجالات العقارية والاستثمارية ، ومقرها ١٧ ش انفالوفا - العجيزة - ت

دور المحاسبة والنظم والمراجعة في إعادة الحيوية لقطاع الأعمال في مصر

إعداد

إسماعيل كامل

خبير مالي وضريبي

- ١ - أهمية معايير المحاسبة المصرية في تحقيق المصداقية للقوائم المالية المنشورة .
- ٢ - أثر الشفافية والإفصاح على تنشيط سوق الأوراق المالية بمصر .
- ٣ - التجارة الالكترونية وكيفية الاستعداد لها .
- ٤ - الدور المرتقب من البنوك وبيوت المال الإسلامية والتقليدية في تنشيط الاستثمار المباشر وغير المباشر في مصر .
- ٥ - الاتجاهات الحديثة في المحاسبة المالية والإدارية والصنعية مع استخدام الحاسبات الالكترونية .
- ٦ - مرشد ومعايير المراجعة وتطبيقاتها في مصر والدول العربية .
- ٧ - المشكلات القانونية لشركات قطاع الأعمال من وجهة النظر المحاسبية .
- ٨ - تجارب الواقع العملي في التخصصية وإعادة الهيكلة في مصر .
- ٩ - تجربة لبنان في إعادة الإعمار .

أقامت الجمعية العلمية للمحاسبة والنظم والمراجعة المؤتمر العلمي السادس للمحاسبين المصريين بعنوان دور المحاسبة والنظم والمراجعة في إعادة الحيوية لقطاع الأعمال في مصر تحت رعاية أ.د عاطف صدقي المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة وقد رأس المؤتمر أ.د هشام حسبو رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية للمحاسبة والنظم والمراجعة خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠١ ومقرر عام المؤتمر أ.د إبراهيم الصعيدى والأمانة العلمية أ.د هشام مخلوف أ.د سهير شعراوى ، أ.د رأفت الحناوى ، الأمانة التنظيمية والإدارية ، أ.د محمد لطفى حسونة ، أ.د يحيى مصطفى كمال ، أ.د مصطفى الشامى ، أ.د جازية زعتر عضو مجلس الإدارة ، أ. سليمان عشاوى مدير عام الجمعية أما لجنة العلاقات العامة أ.د حاتم الجيار ، أ.د حاتم رمضان ، أ.د سمير سيد أحمد رئيس الإعلام والعلاقات بتجارة عين شمس أ.د أحمد على ، أ. مصطفى الزربا ، أ. مجدى طلعت محمد محاسب قانونى .

وقد تناول المؤتمر الموضوعات الآتية :

وتناولت الجلسة مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر ودورها في إعادة الحيوية للاقتصاد الوطنى ، وصيف شرف الجلسة

أ.د حسن غلاب ، أ.د رأفت للحناوى .

وتناولت الأبحاث التالية :

١ - تصدى مهنة المحاسبة فى مصر لتحديات العولمة أ.د هشام أحمد حسبو رئيس مجلس إدارة الجمعية للطبية للمحاسبة والنظم والمراجعة .

٢ - المعالم الأساسية لاتجاهات للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة أ.د حسين حسين شحاته .

٣ - الإطار العام للميثاق الإسلامى لقيم وأخلاق المحاسب أ.د حسين حسين شحاته .

٤ - الالتزام بالمعايير المحاسبية ودوره فى ترشيد منظومة الأداء المحاسبى للوحدات الاقتصادية أ.د شريف محمد البارودى .

٥ - تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة واتفاقية الجات أ. رافع محمد البطران .

الجلسة الثانية بعنوان الدور المتوقع للبنوك التقليدية والإسلامية لإعادة الحيوية لقطاع الأعمال وصيف شرف الجلسة أ. إسماعيل حسن محافظ البنك المركزى ورأس الجلسة أ.د محمد لطفي حسونة وتناول الموضوعات التالية :

١ - الطبيعة المميزة لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أ.د حسين حسين شحاته .

٢ - السياسات البيئية فى البنوك ضرورة حتمية ميزة تنافسية د. همت مصطفى .

٣ - نموذج مقترح لقياس أثر تكنولوجيا المعلومات على

تكلفة الجودة الشاملة فى البنوك التجارية أ. حاتم رمضان

الجلسة الثالثة صيف الجلسة أ. عصام رفعت ورئيس

الجلسة أ.د سهير شعراوى جمعة استاذ ورئيس قسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة الزقازيق - فرع بها .

وتناولت الأبحاث الآتية :

١ - وصفة طبية لسوق المال أ.د هشام أحمد حسبو أستاذ

للمحاسبة بكلية للتجارة جامعة عين شمس ورئيس مجلس إدارة الجمعية .

٢ - جوهر التقنية أ.د هشام حسبو

٣ - أهمية فائض طلب سوق المال على تقارير مراقب الحسابات أ.د عبد الوهاب مطر .

٤ - دور الإفصاح للفترة عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها فى تنشيط سوق الأوراق المالية .

٥ - تمويل الخصخصة فى ظل ظروف محدودة رأس المال - أ. عادل حبيب العادلى

الجلسة الرابعة بعنوان دور التجارة والنظم الالكترونية والمحاسبة الإدارية فى تحقيق التنافسية ودعم الشركات الوطنية صيف للشرف أ.د أمين ضرغامى رئيس أكاديمية السادات رئيس للجلسة أ.د هشام مخلوف رئيس المركز الديموجرافى بالقاهرة .

وتناول الموضوعات الآتية :

١ - سينسبرى وتطبيق حول الجدل الأثر حالياً عنه أ.د هشام أحمد حسبو .

٢ - إطار مقترح لتطبيق أسلوب التكاليف المستحقة أ.د

حسن عيسى

٣ - مدخل مقترح لقياس التكاليف على أساس المواصفات بهدف تحسين جودة الإنتاج وتخفيف التكلفة في ظل تطبيق إتفاقية للجات أ.د مصطفى نبيل على الشامى .

٤ - نظام المحاسبة الإدارية لدعم للتخطيط الاستراتيجى لزيادة سوق المنتج فى ظل اقتصاديات السوق أ.د مصطفى نبيل على الشامى .

٥ - استخدام الحاسب الآلى فى الرقابة من وجهة النظر العملية أ.د صلاح الدين نصير رئيس شعبة بالجهاز المركزى للمحاسبات .

٦ - EGYPTIAN CONSTRUCTION INDUSTRY

د. مهندس مهاب السيد إبراهيم .

الجلسة الخامسة والأخيرة تحت عنوان أهمية معايير المراجعة ودور الضرائب فى تحقيق الجودة للأعمال المحاسبية والمالية والإدارية فى دنيا الأعمال .

ضيف شرف الجلسة أ.د مصطفى بهجت عبد المتعال رئيس الجامعة أ.د إبراهيم الصعبدى أستاذ المراجعة بتجارة عين شمس .

ونمت مناقشة الأبحاث الآتية :

١ - المستلزمات الخارجية لإنجاز رقابة الأداء د. صادق الحسينى د. عبده قراش .

٢ - معايير المراجعة المصرية أ.د مصطفى أحمد عبد الفتاح الشامى .

٣ - أهمية وجود معايير ضرائب مصرية أ. عبد الله حبيب العادلى .

٤ - دور المراجع فى الاقتصاد الحديث أ.د موفق الياقى .

وقد حضر هذا المؤتمر لغيف كبير من السادة الوزراء الحاليين والسابقين وحضر الافتتاح السيد محافظ الإسكندرية وحضر أ.د عبد العزيز حجازى رئيس مجلس الوزراء الأسبق وأ.د التيمرى وزير قطاع الأعمال الحالى د. خطاب والعديد من أساتذة الجامعات كما شارك العديد من المحاسبين ورجال الأعمال والقانونيين ورؤساء مجالس إدارات العديد من الشركات والبنوك . وقد كان تطبيق معظم الحاضرين على الجهد المبذول سواء من المنظمين والقائمين عليه ويعتبر عدد المشاركين من أكبر الأعداد التى شاركت فى مثل هذا الموضوع نظراً لأهميته وللتى كان لها الأثر الكبير وللتى طالب فيها جميع المشاركين بضرورة الأخذ بالتوصيات التى جاءت كنتاج لهذا المؤتمر وهناك العديد من المداخلات التى تمت ومنها ما ذكرته أ. نهى قره أخصائية إقتصادية جامعة الدول العربية من ضرورة الاستفادة من مؤسسات التنمية العربية والدولية بما يسهم فى تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وما يساعد فى تحسين الأداء وإعادة الحيوية لقطاع الأعمال .

أما أ.د عبد العزيز حجازى رئيس مجلس الوزراء الأسبق فأشار فى حديثه إلى ضرورة الاهتمام بعملية التدريب والمشاركة الفعالة فى المؤتمرات الخارجية ونبحث عن كيفية حماية مهنة المحاسبة والمراجعة على خلق مكانة للمحاسب لأن المهنة حالياً ليس لها أى حماية ولا ضمان ويجب أن تكون هناك مصداقية وتحترم .

وقد علق أ.د عباس الفريانى على مشروع مهنة المحاسبة والمراجعة والراحل الذى مر بها وأنه يصل دائماً إلى طريق مسدود ويرى ضرورة إصدار قانون للمهنة وأشاد أ.د عبد الله

العادلى بالمؤتمر وإن كان به بعض الميوب للتنظيمية الناتجة عن زيادة الأعداد الكبيرة للحاضرين أما أ.د. جازية زعتر تقول أن هذا المؤتمر ثم التخصيص له منذ مدة كبيرة مما أدى إلى وصوله إلى هذا المستوى سواء من ناحية البحوث أو عدد الحضور والتي تأمل فى أن يتم الأخذ بالتوصيات الناتجة عن جهد المتخصصين والباحثين وجميع العاملين بالجمعية برئاسة أ.د. هشام حسبو وجميع أعضاء مجلس الإدارة وقد ناقش المؤتمر العديد من الأبحاث والدراسات لمختلفة المنطقة بالحاسبة والمراجعة ونظم المعلومات والإدارة والاقتصاد ودورها فى إعادة الحيوية لقطاع الأعمال فى مصر وتمت المناقشات وتبادل الآراء وإنتهت إلى التوصيات الآتية :

أولاً : توصيات جوهرية عاجلة :

١ - يتطلب إعادة الحيوية لقطاع الأعمال فى مصر ضرورة إعادة النظر فى إجراءات السياسة التى لاتراجع عنها: للتخصيصية والتي انتهجتها مصر وذلك بإمكانية شراء الأسهم للشركات موضوع التخصيص لخلق طلب فعال فى أوقات الكساد والأزمة وتفعيل نصوص قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ التى تسمح بذلك.

٢ - يمكن توجيه البنوك وشركات التأمين فى الأساليب المتبعة فى تكوين محافظها الاستثمارية وتدعيم أجهزتها القائمة بإجراء دراسات الجوى للمشروعات الجديدة والعمل على إنشاء شركات جديدة تساهم فيها البنوك وشركات التأمين كمؤسس رئيسى لفترة إنشاء وتشغيل الشركات الجديدة فى الفترات الأولى من عمرها الإنتاجى تمهيداً لإعادة بيعها فى سوق الأوراق المالية فى الوقت المناسب مع العمل على بقاء

الحصة الحكومية بإجراء الرقابة بمعرفة الجهاز المركزى للمحاسبات مع عدم السيطرة على إدارة الشركة بل ترك الفعالية المؤثرة للقطاع الخاص .

٣ - يمكن أن يشمل التطوير الحالى لقانون الضرائب على الدخل على إعفاءات مستمرة لتشجيع الاستثمار المعلى والعربى والأجنبى مع عدم إلغاء أى أعفاءات موجودة أو زيادة فى أسعار الضرائب الحالية وثبات المزايا والسياسات الضريبية الممنوحة مسبقاً لتحقيق الاستقرار وتشجيع المستثمرين وطعناتهم .

٤ - ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادى العربى وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الأموال العربية من الخارج لمواجهة تداعيات الأحداث العالمية الأخيرة وما سيقرب عليها من مشكلات وأزمات اقتصادية .

٥ - ضرورة أن يشمل التطوير الحالى بقانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة على إنشاء مجلس أعلى للمحاسبة يتتبع القطاع الخاص ويتولى وضع السياسات اللازمة للفرص بالمهنة ومتابعة تنفيذها ومراقبة سلوكيات القائمين عليها مع وجود عقوبات صارمة للمخالفين .

كما يتولى المجلس الأعلى العمل على إصدار معايير محاسبية تأخذ طريقها الطبى والمهنى لإصدارها بعد دراستها وعرضها على معظم العاملين بالمهنة والمتعاملين مع المحاسبين اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستماع إلى المعيار ومراجعة وإصداره وتعديله عند اللازم كما يجب أيضاً العمل على اتباع نفس الأساليب لإصدار واعتماد معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية .

٦ - يوصى المؤتمر بتكوين هيئة استشارية دائمة من الحكماء فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والمصرفية والاجتماعية لإقرار سياسات التخصصية وإعادة الهيكلة وتطوير تلك السياسات دورياً وبحسب ظروف التطبيق وإعلان تلك السياسات بوضوح وألا يقتصر محال توصية سياسة التخصصية على الحكومة وحدها .

ثانياً : توصيات أساسية

١ - الاهتمام بالتدريب المستمر للحاسبين من خارج النطاق الحكومى مع ارتباط التدريب واستمراره باستمرار الحصول على ترخيص مزاولة المهنة .

٢ - تطوير للتعليم التجارى بكليات التجارة ليشمل للتدريب العلمى الحقيقى والجاد على الحاسبات الالكترونية وأساليب مراجعة شبكات المعلومات للحصول على نصيب وافر من التجارة الالكترونية ولتوفير الثقة فى المعاملات التى تستخدم هذه الشبكات كما يلزم بتدريس مقرر محدد عن الأخلاق فى المعاملات التجارية .

٣ - نشر المعلومات عن الشركات وتحقيق الإفصاح الكامل الذى يفيد جميع المستفيدين من القوائم المالية على أن يتم النشر فى وقت واحد دون إبطاء حتى لا يستفيد البعض على حساب البعض الآخر .

٤ - حث البنوك وشركات التأمين وشركات قطاع الأعمال العام على إعادة استثمار حصائل بيع مساهماتها فى البنوك والشركات المشتركة وذلك بالمساهمة فى إقامة مشروعات جديدة مدروسة جيداً ويكون الاقتصاد القومى فى حاجة إليها

أو فى زيادة رؤس أموال شركات قائمة بثبت جدوى زيادة رؤوس أموالها .

٥ - الاهتمام بدور ممثلى البنوك وشركات التأمين والمال العام فى مجالس إدارات الشركات وتفعيل هذا الدور وذلك بدراسة أحوال هذه الشركات ولقرارات الهامة التى تتخذها إدارتها وبحيث يشارك فى هذه الدراسة إدارات الاستثمار فى كل من فى شركة تأمين وعلى أن يقدم أعضاء مجالس الإدارة تقارير دورية جادة إلى البنوك والشركات التى يمثلونها .

٦ - قيام البنوك بإنشاء وحدات متخصصة تكون مهمتها إجراء الدراسات القطاعية الاستثمارية والتعرف على فرص الاستثمار الممكنة فى هذه القطاعات وإجراء الدراسات المبدئية بشأنها ودعوة المستثمرين المرتقبين لهذه المشروعات على أن يسبق إنشاؤها دراسات جادة لتبين مدى جدواها والمشاركة فى هذه المشروعات سواء فى رؤوس أموالها أو توفير التمويل اللازم لها .

٧ - تنفيذ قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال بإلزام شركات السمسرة بعمل وثيقة التأمين لتغطية المسؤولية مهنية المتعاملين بالبورصة .

٨ - العمل على حسن استغلال الثروة المعدنية ووضع المعايير والأسس الحاسبية والمعاملة المصرفية والضريبية المناسبة لمشروعات الثروة المعدنية وفتح الأسواق الجديدة للخدمات للتعددية المصرية مع العمل على زيادة القيمة المضافة لها قدر الطاقة .

إجراءات نقل منشآت وسائل النقل البري بالقطاع

الخاص بين مكاتب الهيئة ومن مالك لآخر

د. طه عبيد

مستشار تأمينات

- الاستعلام عن الرقم التأميني للمالك السابق للسيارة .
- إذا أسفرت نتيجة الاستعلام عن وجود رقم تأميني أو توافرت البيانات لحصوله على رقم تأميني يتم تسجيل بيانات السيارة كمنشأة برقم المالك السابق .
- إذا أسفرت نتيجة الاستعلام عن عدم سابقة حصول المالك السابق على رقم تأميني وتعدر وجود بيانات تنبج حصوله على رقم تأميني يتم الاستعلام عن الرقم التأميني للمالك الجديد للسيارة أو تسجيل بياناته . وتعديد رقمه التأميني . وتسجل بيانات السيارة كمنشأة برقم المالك الجديد مع الأخذ في الاعتبار تاريخ ملكيته للسيارة .

- تحميل الرصيد الافتتاحي الذي تسفر عنه مراجعة حساب المنشأة على الحاسب الآلي وتحصيل المستحقات حتى تاريخ نقل الملكية لتصغير الرصيد المدين .

إلحاقاً للتعليمات أرقام ٧,٦,٥,٤ لسنة ٨٨ ، ١٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن إجراءات التعامل مع نظام منشآت وسائل النقل البري بالقطاع الخاص . وإحكاماً للرقابة على المعاملات المالية للهيئة وتبسيطاً لإجراءات نقل منشآت وسائل النقل البري بين كاتب الهيئة ، ومن مالك لآخر يراعى ضرورة الإلزام بتنفيذ ما يلي بكل دقة :

١ - يتقدم المالك الجديد للسيارة (المشتري) لمكتب التأمينات التابع له المالك السابق للسيارة (البائع والموجودة به ملف للسيارة كمنشأة ومعه خطاب المرور ومستندات نقل الملكية .

٢ - يقوم إحصائي الاشتراك بالمكتب الموجود به ملف السيارة بالآتي :

- مراجعة حساب السيارة كمنشأة والوصول للرصيد النهائي حتى تاريخ نقل الملكية .

- تحويل السيارة للمكتب الجديد بتغيير كود المنطقة والمكتب .

- تحرير خطاب للمكتب الجديد بما تم من إجراءات يسلم الأصل وخطاب المرور للمالك الجديد للتوجه لمكتب التأمينات التابع له . وإيداع الصورة ملف السيارة كمنشأة مع إثبات رقم المنشأة على غلاف الملف والتأشير بما يفيد تحويل السيارة إلى المكتب الآخر التابع له المالك الجديد .

- إذا كان المالك السابق والجديد بنفس المكتب تتبع ذات الإجراءات دون تحويل السيارة .

- إذا أسفرت مراجعة حساب المنشأة كسيارة عن وجود رصيد دائن حتى تاريخ نقل الملكية تتبع الإجراءات المنصوص عليها بالتعليمات رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ .

٣ - يقوم إخصائي الاشتراكات بالمكتب التابع له المالك الجديد بالآتي :

- الاستعلام عن بيانات المنشأة والمعاملات المالية للتأكد من مطابقتها لما ورد بخطاب المكتب السابق .

- التأكد من تحويل المنشأة للمكتب الجديد حسب دليل الاكواد المعمول به .

- تحديد مستحقات الهيئة عن الفترة من تاريخ نقل الملكية للمالك الجديد حتى نهاية الشهر السابق على شهر التحميل على الحاسب الآلى مع الأخذ فى الاعتبار مدى

خضوع المالك الجديد للقانون ١٠٨ كصاحب عمل ومدى الاشتراك عن سابق .

- إصدار إذن تحصيل بالمستحقات عن الفترة من تاريخ نقل الملكية وحتى نهاية فترة الترخيص يسلم لصاحب الشأن للسداد بموجبه بالخزينة .

- تسجيل وتأكيذ التسوية أليا .

- إصدار شهادة التأمين بعد التأكد من تحصيل المستحقات وتحميلها على الحاسب .

- فتح ملف للسيارة كمنشأة تودع به مستندات الاشتراك .

٤ - يراعى الدقة التامة لدى تحويل السيارة من مكتب لآخر حيث يتم تحديد كود المكتب والمنطقة المحولة إليه السيارة من واقع الدليل الإدارى للهيئة .

٥ - يعمل بهذه التعليمات من تاريخه وعلى الشئون الإدارية إبلاغها لمن يلزم بتنفيذها .



المحاسب والمراجع وتكنولوجيا نظم المعلومات

بقلم
محمد المعناوي
خبير واستشاري نظم

عاليه باستخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المعاصره . بالاضافة إلى دراسة أثر نظم معالجة البيانات الكترونيا علي المراجع من حيث دراسته وتقويمه لأنظمة الرقابة واستخدام الكمبيوتر في المراجعة . وتعد هذه المقالات مرجعاً هاماً للعاملين في مهنة المحاسب والمراجعة سواء كانوا في مكاتب المحاسبه والمراجعة أو من مراقبين ماليين أو من مديري حسابات في الشركات والمؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح .

سلسلة المقالات :

المقالة الأولى - أساسيات ومفاهيم نظم المعلومات .
المقالة الثانية - تكنولوجيا نظم المعلومات .
المقالة الثالثة - نظم المعلومات المحاسبية .
المقالة الرابعة - تحليل وتصميم وتنفيذ نظم المعلومات المحاسبية .

تعيش المجتمعات المعاصرة اليوم عصر تكنولوجيا المعلومات التي تعتمد علي نظام الاتصالات الحديثة عبر الأقمار الصناعية ، ونظم معالجة المعلومات المرتبطة بالحاسبات الالكترونية . وتعتبر نظم المعلومات هي الاستخدام المتطور لتكنولوجيا المعلومات وفي هذه المقالات سيتم عرض وشرح المفاهيم الأساسية - لنظم المعلومات ودرامه المكونات التكنولوجية المتطورة في نظم المعلومات المرتبطة بالحاسب الالكتروني لاتاحة المعرفة الشاملة بكافة المفاهيم الأساسية - لنظم المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها لكل من المستخدمين والمتخصصين لانشاء أسلوب تفاهم مشترك بينهم في مختلف مراحل بناء وتطوير واستخدام نظام المعلومات . كذا تحليل دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في ادارة المنشآت لادراك وتفهم المحاسب العصري لقدرات وحدود نظم الكمبيوتر حتي يستطيع أن يؤدي وظيفته بكفاءة وفاعلية

المقالة الخامسة - مراجعة نظام المعلومات المحاسبية .

المقالة السادسة - الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية .

المقالة السابعة - ضوابط الرقابة في ظل مسار المراجعة

في النظم الالكترونية ومدى الالتزام بها .

اساسيات ومفاهيم نظم المعلومات

مقدمة :

في المجتمعات الحديثة التي ترتبط بوسائل الاتصالات عبر
الاقمار الصناعية ، وخدمات التكنولوجيا الحديثة من خلال
الحاسبات الالكترونية أصبحت المعلومات سلعة باهظة الثمن .
كما تلعب نظم المعلومات دوراً حاسماً في تطوير منشآت
الاعمال الحديثة حيث توفر كافة المعلومات المناسبة وفي
الوقت الاكثر ملائمة لمختلف المستويات الادارية وذلك لدعم
جميع المهام والوظائف الادارية بالإضافة إلى تحسين وتطوير
حركه الاتصالات وتدفق المعلومات بين تلك المستويات .

البيانات والمعلومات : Data and Information

هناك فارق جوهري بين البيانات والمعلومات فالبيانات
عاده ما تكون غير مبويه وغير مرتبطة بما يتفق مع
احتياجات مستخدميها ، ومن ناحية اخرى نجد أن المعلومات
هي بيانات مرتبه ومبويه بشكل معين وبطريقة تتكلم مع
احتياجات المستخدمين بها ، وهي نتائج عملية تحويل معينه
باستخدام روتين معين لتشغيل البيانات . وفي ضوء ذلك فان

البيانات هي المادة الخام التي تشق منها المعلومات وإن
علاقة البيانات بالمعلومات ذات طبيعة دورية حيث يتم
تجميع وتشغيل البيانات للحصول علي المعلومات وتستخدم
هذه المعلومات في إتخاذ القرارات التي تؤدي بدورها الي
تنفيذ مجموعه من الاجراءات التي تؤدي الي مجموعة
إضافية من البيانات يتم مره أخرى تجميعها ومعالجتها
للحصول علي معلومات اضافية اخرى لاتخاذ قرار آخر يؤدي
بدوره الي تنفيذ مجموعه جديد من الاجراءات . . .
وهكذا ونعترف هذه الدور بال دوره الاسترجاعية
للمعلومات . Information Feadbaek Cycle . وعلي قدر
ما يتاح من بيانات صحيحة وممثله لطبيعة العمل بالمنشأة
نجد أنه يتاح بالتشغيل المناسب لهذه البيانات معلومات عن
نفس الدرجة من الدقة والجوده . ومن ناحية أخرى فان أي
قصور في البيانات سواء من الكفاية أو الدقة أو الموافقة
الزمنية للاستخدام يؤدي الي وصول لمعلومات غير صحيحة
ومضللة لمخذي القرارات والغرض الاساسي من الطومات
هو زيادة مستوى المعرفه وتقليل درجة عدم
الثقة للمستخدمين ويمكن تصنيف المعلومات Information
Classification المستخدمه لدخل المنشأة الي :

- معلومات إدارية ومعلومات ماليه .
- معلومات دوريه ومعلومات غير دورية .

- معلومات تنفيذية ومعلومات غير تنفيذية .

- معلومات رسمية ومعلومات غير رسمية .

وتختلف المعلومات المطلوبة تبعاً للأهداف الموضوعه وكيفية تحقيقها . وتتفاوت الحاجة الي المعلومات طبقاً لتباين احجام المنشآت وطبيعة مشاكلها . فالمنشآت الكبرى تحتاج لطبيعة الحال الي كميه معلومات أكثر من المنشآت الاخرى . وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها من أشخاص أو ادارات داخل المنشأة مثل المشرفين ورؤساء الاقسام والمديرين بمختلف مستوياتهم أو من خارج المنشأة مثل العملاء ، والموردين ، والمنافسين . . . إلخ .

نظم المعلومات Information System

يقصد بنظام المعلومات بصفه عامه بانه نظام يتم من خلاله تجميع وتحويل وارسال المعلومات في المنشأة ويمكن ان يستخدم أنواعا عديده من نظم معالجة المعلومات لمساعدته في توفير المعلومات حسب احتياجات المستخدمين .

ويقوم نظام المعلومات بتنفيذ مجموعه كبيره ومتنوعه من الوظائف والمهام التي يمكن تقسيمها الي خمس وظائف رئيسية هي : جمع البيانات ، معالجة (تشغيل) البيانات ، انتاج المعلومات ، وإدارة البيانات ، ورقابة وأمن للبيانات . وكل من هذه الوظائف الخمس تشتمل علي مجموعه متنوعه من الانشطة التي يكون هدفها الاساسي العمل علي تحويل

البيانات الخام من مصادرها المختلفه الي معلومات مفيدة من

اجل المستقبل

١ - جمع البيانات Data Collection

وهي الوظيفة الاولى في نظام المعلومات وتتضمن أنشطة التسجيل Recording والرمي coding والتصنيف Classifying وتنقية Editing وتحويل Conerting للبيانات الي أوساط أخرى مناسبة تمهيدا لمعالجتها .

٢ - معالجة (تشغيل) البيانات Data Procossing والتي من خلالها تحويل البيانات الي معلومات للمستخدمين . وتتكون من سلسله من أنشطة للمعالجة وهي فرز البيانات في تتابع محدد مسبقاً أو تجميعها في تصنيفها متعدد أو تجميعها Merging . وإجراءات العمليات الحسابية الأساسية (الجمع والطرح والضرب والقسمة) ومقارنه البيانات Comparing لمعرفة طبيعة العلاقات المختلفة والقيم النسبية واكتشاف الحقائق المفيدة ذات المعني وتلخيص Summarzing البيانات للوصول الي معلومات موجزه وملخصه في صوره اجماليات .

٣- إنتاج المعلومات Information Production

وهي المنتج النهائي لنظام المعلومات . وتتضمن هذه الوظيفة الانشطة التالية : نقل المعلومات Transmission

بعض البيانات أو سرقتها أو تزيفها أو وضعها بطريقة خاطئة. وعليه فإن مهمه أساسية أخرى لنظام المعلومات هي حماية وضمان دقة البيانات من خلال مهام وخطوات يتم ادولها بواسطة نظام المعلومات طبقا لمجموعه من التعليمات والاجراءات والقواعد الموضوعه .

نظم المعلومات المرتبطة بالحاسب الالكتروني

Computer-based information System

يقصد بنظام المعلومات المرتبطة بالحاسب الالكتروني بأنه ذلك النظام الذي يستخدم أجهزة الحاسب والبرامج الجاهزة وقواعد البيانات والاجراءات والافراد لتجميع وتحويل وارسال المعلومات في المنشأة. ويمكن تقسيم نظم المعلومات المرتبطة بالحاسب الآلي الي اربعة انواع رئيسية هي :

: نظم دعم القرارات

Decision Support Systems- Dss

حيث تساهم نظم دعم القرار في دعم عملية اتخاذ القرارات المشبه بثنائية (غير المبرمجة)والغير بثنائية وذلك بتنفيذ بعض مراحل عملية اتخاذ القرار وتقديم معلومات الدعم لباقي المراحل . وتعتبر نظم دعم القرار هي التقدم الطبيعي لنظم المعلومات الادارية فهي تقوم بتقديم معلومات تفصيلية لنوعية خاصة من القرارات .

مكان إلى آخر ، حيث نقلها الي المستخدمين النهائيين أو المنخلات لنظام معالجة آخر ، وأعداد التقارير المزودة بالمعلومات الناتجة من نظام المعلومات واللازمة لاحتياج المستخدمين وتأخذ التقارير Reports اشكالا متعددة فمنها كمستندات مطبوعه أو في صوره رسوم بيانيه علي شكل مخططات أو خرائط أو يمكن عرضها في شكل مرئي علي شاشات الوحدات الطرفية أو في شكل سمعي عن طريق كلمات منطوقه أو عن طريق وحدات إستجابة سمعي للحاسب.

٤ - ادارة البيانات Data Management

تلعب مهمه ادارة البيانات دورا هاما وفعالا في تنظيم البيانات وتخزينها في صوره منظمه بحيث يسهل إسترجاعها في المستقبل وتشتمل علي ثلاثة أنشطة رئيسية هي : تخزين البيانات Storing لاستخدامها فيما بعد في ملفات أو قواعد البيانات Data Base ، وصيانه البيانات Maintaining وتحديثها أولا بأول وعملية التحديث تشتمل علي أنشطة الاضافة والحذف والتصحيح والتعديل ، واسترجاع المعلومات Retrieving تشتمل علي اشطه البحث في البيانات والمعلومات المخزنه واستخلاص بعضها من اجل معالجات اكثر أو استخدامها في اعداد بعض التقارير المطلوبه .

٥ - رقابة وامن البيانات Data Control /Security من خلال وظيفة تجميع او معالجة البيانات او نتاج المعلومات يمكن فقد

نظم المعلومات الإدارية .

اتصالات الحاسب Tele Communicate

مؤتمرات الحاسب Tele conferencing

البريد الصوتي Voice Mail

التنظيم الالكتروني للمواعيد Electronec Calending

* خدمات المعلومات المرئية Video Tex

تخزين واسترجاع الصور

التنظيم الخبيره وميكاة المكاتب Expert System

وعلي الرغم من ان هناك قبولاً متعاطفاً لفكره تقسيم نظم المعلومات المرتبطة بالحاسب الي الانواع الاربعه السابقة .
فانه ليس هناك اتفاقاً علي العلاقات فيما بينها ، وعلي دور كل نظام منها في المنشأة الحديثة .

نظم اتصالات البيانات

Data communication Systems

يعتبر ترابط الحاسبات Computer والاتصالات Communications من بين أهم التطورات التي يتوقع أن يكون لها اثار بعيدة علي الطريقة التي يتم بها تشغيل البيانات وبناء نظم المعلومات . ويقصد بنظم اتصالات البيانات نظم الحاسبات التي تربط بيانات عبر خطوط الاتصالات مثل خطوط التليفونات أو الكابلات المحورية .

ومن أبرز عناصر اتصالات البيانات :

* الحاسب أو الحاسبات الرئيسية وهو ما يطلق عليه الحاسب

Management Information System-Mis

يختص بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر علي نشاط المؤسسة وهو عبارة عن مجموعه منظمة من العمليات التي توفر المعلومات للمديرين لدعم عمليات التخطيط واتخاذ القرار داخل المنشأة .

نظم المعلومات التشغيلية

Opertional Information Systems-Ois

نظام المعلومات التشغيلية هو نظام المعلومات الذي يجمع ويصنف ويخزن ويحفظ ويسترجع بيانات حركة المعاملات من أجل حفظ السجلات وإدخالها الي نظام المعلومات الإدارية لمعالجات أكثر .

نظم المكاتب الألية

Automated Office Systems-Aos

تهدف نظم المكاتب الألية الي زيادة الكفاءة والإنتاجية الإدارية ، وفيما يلي اهم الاستخدامات للتطورة والمعاصرة للحاسب في ميكنة المكاتب .

١ - معالجة البيانات الموزعة

Distributed Data Processing

البريد الالكتروني Electronic Mail

الفاكسميلي Facaimile

المضيف Host Computer وهو الذي يتولى العبء الأكبر في تشغيل البيانات للوحدة التنظيمية موضع الاعتبار

* وحدة رقابة الاتصالات

Communication Control Unit (ccu)

والتي تتولى تخفيف العبء علي الحاسب الرئيسي (أو المركزي) بحمل جزء من الوظائف الخاصة بتوجيه ورقابة الاتصالات الواردة للحاسب المضيف وكذلك المرسله الي المواقع المختلفة في الشبكة .

وتتوقف صلاحية نظام المعلومات علي قيمة المعلومات Information Value التي يوفرها وتعتبر القيمة بصفه عامه ،

خاصية متعددة الجوانب والخصران الرئيسيان في تركيب قيمة المعلومات هما كمية المعلومات Information Quantity

والذي يمكن قياسها بمقياس الحجم والذي يعبر عن سعة النظام وكمية المعلومات المتاحة للاستخدام بواسطة المستخدمين من

نظام المعلومات ويوجد حد طبيعي لحجم المعلومات التي يمكن تخزينها ويمكن للمستخدم الرجوع اليها ويتم الوصول اليه عندما

تكون تكلفة تخزين وحفظ المعلومات تزيد عن قيمتها ، كذا جودة المعلومات Information Quantity ويمكن قياس جوده

المعلومات بخصائص التوقيت ، والمرونة ، والدقة ، وقابلية القياس وقابلية المراجعة ، وعدم التحيز ، والعلامة والوضوح .

ومع التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات وتعدد

المستويات البيئية التي تعمل من خلالها الوحدة الاقتصادية فان الادارة أصبحت تتعامل مع نظم المعلومات كمورد استراتيجي واصبح لها دور يتميز في خلق مزايا تنافسية وإقتحام مجالات أعمال جديدة وتغيير البيئة التنافسية للمنشأة وإستخدام نظم المعلومات كمورد استراتيجي يحقق المزايا التالية:

* تخفيض التكاليف .

* زيادة الإيرادات .

* تحسين جوده المنتج أو الخدمة وإقتحام مجالات أعمال جديدة .

* تحسين درجة الاستجابة للعملاء وعناصر البيئة الخارجية للمنشأة .

(البقية العدد القادم)



فهرست بالموضوعات المنشورة بالمجلة لعام ٢٠٠١

إعداد الأستاذ سمير سعد مرقص

العدد	الشهر	الموضوع	الكاتب
٣٨١	يناير	أولاً : كلمة التحرير : بقلم رئيس مجلس الإدارة إلى كل من يهمه الأمر بإصناع مصر	الأستاذ / أحمد عاطف عبد الرحمن
٣٨٢	فبراير	اختط الحابل بالنابل	
٣٨٣	مارس	صناعة الورق وقضايا الإغراق	
٣٨٤	أبريل	للبنوك وأزمة الصناعة	
٣٨٥	مايو	الاقتصاد .. حرية .. أم قوضى	
٣٨٦	يونيه	المرحلة الثانية والثالثة لصريبة المبيعات لماذا وإلى أين	
٣٨٧	يوليه	قانون المناطق الاقتصادية الخاصة	
٣٨٨	أغسطس	للبطالة وصناعة المتطرين	
٣٨٩	سبتمبر	إذا أردت أن تعرف رجلاً أعطه سلطة	
٣٩٠	أكتوبر	صريبة المبيعات في مراحلها الثلاث	
٣٩١	نوفمبر	لجهاز من الصين يهدد الصناعة المصرية	
٣٩٢	ديسمبر	تكاليف الرئيس	
		ثانياً : الاقتصاد والتأمين	
٣٨١	يناير	التطورات التي أحاطت بمنظمة التجارة العالمية وموقف الدول منها (الحلقة السادسة) .	د. وجيه الكرووي
		ظاهرة العولمة ، وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية (الحلقة الأولى)	الأستاذ / سمير سعد مرقص
٢٨٢	فبراير	خصائص عقد التأمين ومبدأ التعويض ونسبته في العلم والعمل التطورات التي أحاطت بمنظمة التجارة العالمية وموقف الدول منها (الحلقة السابعة)	الأستاذ / بدیع أحمد السيفي د. وجيه الكرووي
		ظاهرة العولمة ، وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية (الحلقة الثانية)	الأستاذ / سمير سعد مرقص
٣٨٣	مارس	تفعيل دور جماعه حمله السندات وأثره على تنشيط سوق السندات في مصر	الأستاذ / سمير سعد مرقص

العدد	الشهر	الموضوع	الكاتب
٣٨٤	أبريل	التطورات التي أحاطت بمنظمة للتجارة العالمية وموقف الدول منها (الحلقة الثامنة) . - تفعيل دور جماعه حمله السندات وأثره على تنشيط سوق السندات في مصر (الحلقة الثانية)	دكتور وجيه ذكورى الأستاذ / سمير سعد مرقص
٣٨٥	مايو	خصخصة شركات التأمين (الآراء المؤيدة والمعارضة والنقاط الحساسة	الاستاذ / سمير سعد مرقص
٣٨٦	يونيه	الأساليب المقترحة لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية للعولمة (الحلقة الاولى)	الاستاذ / سمير سعد مرقص
٣٨٧	يوليو	الأساليب المقترحة لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية للعولمة (الحلقة الثانية)	الاستاذ / سمير سعد مرقص
ثالثا : ضريبة المبيعات			
٣٨١	يناير	ضريبة المبيعات على خدمة التشغيل للغير وتجاوز التطبيق العلمى للإطار العام لنظرية الضريبة (الحلقة الاولى)	دكتور أشرف حنا
٣٨٢	فبراير	ضريبة المبيعات على خدمة التشغيل للغير وتجاوز التطبيق العلمى للإطار العام لنظرية الضريبة (الحلقة الثانية)	دكتور أشرف حنا
٣٨٣	مارس	ضريبة المبيعات على خدمة التشغيل للغير وتجاوز التطبيق العلمى للإطار العام لنظرية الضريبة (الحلقة الثالثة)	دكتور أشرف حنا
،،		اسلوب مقترح لتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية في مصر	دكتور جلال الشافعى
٣٨٤	أبريل	اسلوب مقترح لتطبيق نظام للضريبة على القيمة المضافة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية في مصر (الحلقة الثانية)	دكتور جلال الشافعى
٣٨٥	مايو	اسلوب مقترح لتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية في مصر (الحلقة الثالثة)	دكتور جلال الشافعى
٣٨٦	يونيه	اسلوب مقترح لتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية في مصر (الحلقة الرابعة)	دكتور جلال الشافعى
٣٩٠	أكتوبر	حجية الاحكام الصادره من محكمه النقض وتعدى اثرها موضوع الخلاف .	الاستاذ / مريم ملاك
٣٩٠	أكتوبر	- عدم دستورية الضريبة الأضافية فى قانون ضريبة للمبيعات بمراحلها المختلفة .	الاستاذ / عابده حنا

العدد	الشهر	الموضوع	الكاتب
٣٩٠	أكتوبر	- الخصم الضريبي وشبهه عدم دستورية المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية الجديد .	الاستاذ رأفت صبحي
٣٩٠	أكتوبر	- نظام التحكم في مازادات الضريبة العامة على المبيعات .	أ / اميمه أحمد الشريف
٣٩٠	أكتوبر	- بعض المشاكل التطبيقية للضريبة العامة على المبيعات في ظل مخاطر تطبيق المرحلة الثانية والثالثة .	الاستاذ / أمام كامل
٣٩٠	أكتوبر	- المشكلات الأولية لتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات .	الاستاذ / روفائيل بولس
٣٩٠	أكتوبر	- مراجعة البيع الأول وتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة لضريبة المبيعات .	دكتور / أشرف حنا
٣٩٠	أكتوبر	مشكلة حق الاطلاع وتصوير المستندات في المرحلة الثانية والثالثة لضريبة المبيعات .	الاستاذ / سمير سعد مرقس
٣٩٠	أكتوبر	- تأثير الضريبة العامة على المبيعات على صناعة وتجارة الذهب وكيفية العلاج .	الاستاذ / جمال سعيد مرقس
٣٩١	نوفمبر	لا ضريبة مبيعات على البيع الأول . بإيهاب : التأمينات الاجتماعية :	الاستاذ / أمام كامل
٣٨١	يناير	نظام المكافأة وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي	دكتور / محمد طه عبيد
٣٨٢	فبراير	التنظيمات النقابية والمشاركة في ادارة التأمينات الاجتماعية	دكتور / محمد طه عبيد
٣٨٣	مارس	مشكلة التهرب من التأمينات الاجتماعية ومناقشه اساليب المشكلة والقضاء عليها .	دكتور / محمد طه عبيد
٣٨٤	ابريل	تراجع اعداد المشتركين في التأمينات الاجتماعية بسبب الخصخصة ووقف التعيينات .	دكتور / محمد طه عبيد
٣٨٥	مايو	التشريعات التأمينية .	دكتور / محمد طه عبيد
٣٨٦	يونيو	اعادة تنظيم التأمين على العاملين بنشاط النقل البري واصحاب الأعمال في القطاع الخاص (قرار وزير التأمينات رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٢) .	دكتور / محمد طه عبيد
٣٨٧	يوليو	تخفيض المعاش المبكر المستحق عن مده الاشتراك المدني للمؤمن عليه الذي استحق معاش العجز وفقا لقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة	دكتور / محمد طه عبيد

العدد	تاريخ	الموضوع	الكاتب
٣٨٨	أغسطس	بشأن استحقاق الابن أو الأخ المستحق لمعاش وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أو وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ لمنحه قطع المعاش .	دكتور / محمد طه عبيد
٣٨٩	سبتمبر	منشور عام رقم ١ لسنة ٢٠٠١ صادر في ٢٤/٦/٢٠٠١ (قطاع التأمينات بالأحكام الخاصة بزيادة المعاشات المقررة اعتبارا من ٢٠٠١/٧/١ .	دكتور / محمد طه عبيد
٣٩١	نوفمبر	قرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٨ بتاريخ ٦/٦/١٩٩٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات والمهاجر	دكتور / محمد طه عبيد
٣٩٢	ديسمبر	أجراءات نقل منشآت ووسائل النقل البرى بالقطاع الخاص بين مكاتب الهيئة ومن ماله لأخر . <u>خامسا :بطورة الاعمال:</u>	دكتور / محمد طه عبيد
٣٨٢	فبراير	المستقبل وتكنولوجيا التسويق - فرص ومخاطر . - دور الجودة في زيادة القدرة للتنافسيه .	د. طلعت أسعد عبد الحميد د.م. عبد الباسط السباعي
٣٨٣	مارس	التسويق ووسائله	د. طلعت أسعد عبد الحميد
٣٨٤	ابريل	الاتصالات التسويقية طريقك الى قلب العميل العزيز	د. طلعت أسعد عبد الحميد
٣٨٥	مايو	الاسس العلمية مع المنافسه	د. طلعت أسعد عبد الحميد
٣٨٦	يونيه	التحديات المت التسويق في العالم العربى	د. طلعت أسعد عبد الحميد
٣٨٧	يوليو	الابداع في التسويق ووسائله	د. طلعت أسعد عبد الحميد
٣٨٨	أغسطس	كيف تصافر التلفزيون مع الانترنت فى انجاح حملة NIKE الجديد	د. طلعت أسعد عبد الحميد
٣٨٩	سبتمبر	مداخل العرض البيعى عميلك يحتاج دائما الى تمهيد .	د. طلعت أسعد عبد الحميد
٣٩٢	ديسمبر	اعتراضات العملاء نهاية الطريق لأنتم السفقة .	د. طلعت أسعد عبد الحميد
٣٨١	يناير	<u>سادسا : مؤتمرات وفعوات :</u> - مؤتمر المشاكل المالية والضريبية لقطاعات الأعمال والخدمات وحوافز الاستثمار فى مصر- الاسكندرية مايو ٢٠٠٠ . - مؤتمر تحديث مصر فى ظل المتغيرات العالميه الجديده - اكاديمية السادات للعلوم الادارية نوفمبر ٢٠٠٠ .	

العدد	الشهر	الموضوع	الكاتب
٣٨٦	يونيه	المؤتمر الضريبي السادس للجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب بالاشتراك مع رابطة مأموري الضرائب وموضوعه التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة على النظام الضريبي المصري .	
٣٩٠	أكتوبر	ندوة تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات .	الاستاذ / امام كامل
٣٩٢	ديسمبر	مؤتمر إعادة الحيوية لقطاع الأعمال في مصر أقامته جمعية المحاسبين والنظم والمراجعين .	
		سابعاً : الضرائب :	
٣٨٢	فبراير	الرأى العام والضريبة (الحلقة الأولى)	الاستاذ / عبدالله نصار
٣٨٤	أبريل	القانون الضريبي الدولي - تعريفه وموضوعه ومصادره (الحلقة الأولى)	دكتور زكريا بيومي
		- قراءة في دفتر أحوال الضرائب المصرية في مطلع القرن الحادى عشر الميلانى للوصول الى منهج للأصلاح الضريبي .	دكتور أشرف حنا
٣٨٥	مايو	القانون الضريبي الدولي - تعريفه وموضوعه ومصادره (الحلقة الثانية)	دكتور زكريا بيومي
٣٨٧	يوليو	المعامله الضريبية للشركات التى تقوم بتنفيذ مشروعات نظام الـ (B.O.T) .	دكتور جلال الشافعى
٣٨٨	أغسطس	تنمية كفاءة وفعالية الاداء الضريبي واثره على الاستثمار وللخصخصة .	الاستاذ / سمير سعد مرقص
٣٨٩	سبتمبر	الرأى العام والضريبة (الحلقة الثانية)	الاستاذ / عبد الله نصار
٣٩١	نوفمبر	التهرب الضريبي والبعد الاجتماعى	الاستاذ / اسعد شوقي فتح الله
٣٩٢	ديسمبر	التهرب الضريبي والبعد الاجتماعى	والاستاذ / حسن عبد الرحمن نصار
		ثامناً : المحاسبية والمراجعة :	
٣٨٣	مارس	مشروع القانون الجديد لمهنة المحاسبية والمراجعة	الأستاذ / سمير سعد مرقص
٣٨٩	سبتمبر	الطبيعة الأزامية لمعايير المحاسبية والمراجعة	الأستاذ / سمير سعد مرقص
٣٩١	نوفمبر	إطار مقترح لتنظيم مهنة المحاسبية والمراجعة فى مصر	الأستاذة/ اميمه أحمد الشريف
		تاسعاً : القانون :	
٣٨٦	يونيه	تحديث القضاء المصرى لمواجاة جرائم المعلوماتية	الاستاذة / عايدة حنا
٣٩٠	أكتوبر	- القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ بتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات	
		- قرار وزير المالية رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات .	

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج

(ميراتكس)

شركة مشتركة بين مصر وإيران

أنشئت في ظل قانون استثمار المال العربي والأجنبي
رقم ٤٣ / ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
* ويبلغ رأس المال المدفوع حالياً ٥٤.٢٥٠ مليون جنيه

منها :

٥١٪ حصة الجانب المصري ويمثلها :

- شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج
- شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار
- بنك الاستثمار القومي

٤٩٪ حصة الجانب الإيراني ويمثلها :

- المؤسسة الإيرانية للتنمية والتجديد الصناعي « إيدرو »
- * النشاط الرئيسي : إنتاج وتسويق غزل القطن والقطن المخلوط من
نمرة ٤ إلى نمرة ١٠٠ إنجليزي
- * الاستثمارات : بلغت الاستثمارات في الشركة حوالى ١٠٠ مليون جنيه
- * الانتاج السنوى ١٢٠٠٠ طن من مختلف خيوط الغزل الحلقي
والمفتوح منها ٥٠٠٠ طن تصدير تحقق ما يقرب من ٢٧ مليون
دولار في أسواق أمريكا وكندا واليابان وتايوان وتركيا
وإيران ودول شمال أفريقيا ودول السوق الأوروبية المشتركة
والدول الإسكندنافية

* العمالة والأجور يبلغ عدد العاملين ٣٨٠٠ عامل منها ١٠٣٢ عاملة والباقي
من الذكور وتبلغ أجورهم السنوية ما يقرب من ٨ مليون جنيه

للتأمين



الشرق

تقدم

أول مرة في السوق المصري

وثيقة تأمين تجتمع بين
تأمين الحياة والعمليات الجراحية

وثيقة تأمين الأسرة السعيدة

(بدون كشف طبي)



تمنحك ٥ مزايا في وثيقة واحدة:

- تأمين على الحياة
- تكاليف العمليات الجراحية
- اشتراك في الأرباح الفعلية
- تأمين ضد الحوادث
- ادخار

أنت معنا في أمان

لمزيد من التفاصيل

ت: ٥٧٨٨٥٧٥ - ٣٩٢٨١٦٠ - ٥٩٣٤٥٢٣